بسم الله الرّحمن الرحيم

عدد خاص

December 1995. Issue No. 155

العدد ١٥٥، ديسمبر ١٩٩٥م، رجب ١٤١٦ هـ

Voice of Bahrain

BM Box 6135, London, WC1N 3XX

صوت البحرين

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

عام على الانتفاضة ... وآل خليفة يهددون الشعب بـ «حمام دم»

عندما يجتمع زعماء دول مجلس التعاون هذاالشهر في مسقط فسوف يواجهون عددا من القضايا التي تمثل تحديات حقيقية للمجلس كمنظومة سياسية في منطقة تتميزعاده بالتوتر الداخلي والخارجي. وسوف يسترجعون في اذهانهم تجربتهم العام الماضي عندما عقدوا القمة الرابعة في المنامة. يومها لم يستطيعوا التركيز على جدول الاعمال الذي وضعه وزراء الخارجية. كانت معنويات المسؤولين بالدولة المضيفة هابطة الى درجة جعلتهم يفشلون تماما في القيام بمهماتهم امام ضيوفهم. وكان شعب البحرين وقتها يلعق جراحاته حيث استشهد ثلاثة مواطنين برصاص قوات الشغب الخليفية، هاني خميس وهاني الوسطي وميرزا عبد الرضا. وكان البيان الختامي لتلك القمة انعكاسا لما كان يدور في اذهان الزعماء آنذاك، حيث القلق الكامل على مصير العائلةالخليفية الحاكمة. وشهدت الشهور اللاحقة محاولات يائسة من زعماء دول المجلس لحمل حكومة البحرين على القيام باصلاحات سياسية محدودة والعمل باتجاه تهدئة الوضع. ولكن حكومة آل خليفة التي اعتادت لغة العنف والجفاء مع شعبها فشلت في التعامل مع شعبها بالاسلوب الذي يتبعه حكام المنطقة عادة مع شعوبهم. فكانت سياسة القمع والتصفية هي الاساس في التعامل مع الشعب. فامتلأت المعتقلات بالآلاف من الابرياء وتصاعد عدد الشهداء بعد القمة وأبعد المواطنون من بلادهم بدون مبرر شرعي. ولم تنجح الحكومة في احتواء الموقف برغم كل تلك الاجراءات الشرسة.

يجتمع زعماء دول المجلس هذه الايام في العاصمة العمانية وهم يعلمون ان حكومة البحرين تختلف في سياساتها عنهم جميعا. فهم يدركون ان عليهم ان يتعايشوا مع شعوبهم وبالتالي فلا يستطيعون الوصول بالعلاقات في ما بينهم وبين شعوبهم الى حالة القطيعة او نقطة اللاعودة، ويعلمون ان وجودهم مرتبط بوجود شعبهم وانهم لا يستطيعون القضاء الكامل على تلك الشعوب. اما آل خليفة فيتعاملون مع شعبهم بمنطق الهيمنة المطلقة وكانهم لن يتعايشوا معه لسنوات طويلة، ولا يعترفون الا بسياسة كسر العظم، فاما هم واما الشعب. وبينما اعتاد حكام الخليج الآخرون على انتهاج سياسات التهدئة كلما عصفت بالاوضاع مشاكل كبيرة، فان آل خليفة، استمرارا في سياسة كسر العظم، لا يؤمنون بشيء اسمه التسامح أوالتغاضي. فمنذ ان تولى الامير الحالي الحكم لم يصدر عفوا واحدا عن معتقل سياسي، ولم يقدم يوما مبادرة خيرة لحل الازمة بين عائلته وبين الشعب. هذا في الوقت الذي سعت فيها دول الخليج جميعها لفتح صفحات جديدة مع ابناء شعبها لمنع تبلور الوضع باتجاه القطيعة الكاملة. وقد أدرك السلطان قابوس بن سعيد اهمية ان يبادر الى اطلاق سراح سجناء السياسيين ليتزامن ذلك مع احتفالات العيد الوطني لبلاده، وكذلك مع انعقاد القمة الخليجية. وقد علمت التجربة السلطان قابوس ان يطوي الصفحات السوداء في العلاقات بينه وبين مواطنيه في اقرب فرصة ممكنة وان لا يترك مجالا لها لتكبر وتتعمق. وقد استطاع استيعاب قادة الحركات السياسية في ظفار الذين كانوا يقودون الثورة ضد حكمه، واصبح بعضهم وزراء في الحكومات المتعاقبة. وحتى في الازمةالاخيرة التي اعتقل فيها المئات من المواطنين العام الماضي لم يمض الا ستة عشر شهرا قبل ان يصدر عفوا عن جميع المعتقلين السياسيين، وكان قد حكم على بعضهم بالاعدام.

وماذا يجدي السلطان قابوس ان تعقد القمة على ارض بلده ويحتفل باليوبيل الفضي لتوليه الحكم اذا استمرت السجون مكتظة بالمعتقلين؟ وهل يتحقق الامن الكامل بالاعتقالات المتزايدة؟ ام ان التوتر سوف يزداد بزيادة الاعتقالات وتستمر الازمة؟ لقد جاء قرار السلطان باطلاق سراح المعتقلين السياسيين لشعوره ان من الضروري ان يجعل شعبه متمتعا بالامن والاستقرار وان يستمر في فتح الصفحات الجديدة معه. وتدرك الحكومات الاخرى اهمية تطوير الاوضاع السياسية في بلدانها لكي يكون هناك انسجام مع التطورات الدولية على صعيد المشاركة السياسية. وتخطط قطر لاجراء انتخابات بلدية ولا يستبعد ان تقوم بانتخابات برلمانية في وقت لاحق. وحتى الملك فهد بن عبد العزيز يدرك اهمية فتح صفحات جديدة مع المعارضة ، لان البديل عن الحوار معها والاستماع الى مطالبها هو استمرار التوتر وفقدان الامن والاستقرار. ولا تجد حكومة الكويت مثلا غضاضة في التنازل لمطالب المعارضة اذا

○ رفضت محكمة الاستئناف العليا طلب محامي المواطن عيسى أحمد حسن قمبر (٢٧ عاماً) ضد حكم الإعدام الذي صدر بحقه في وقت سابق. أما تنفيذ الحكم فينتظر تصديق الأمير على ذلك. وإذا ما نفذ حكم الإعدام فسوف يؤدي ذلك إلى انفجار الوضع مجدداً. وأقرت المحكمة أغلب الأحكام التي صدرت بحق بقية المجموعة التي اتهمت ظلماً بالضلوع في مقتل أحد العرفاء قبل بضعة شهور.

○ استمر التوتر السياسي والامني خلال شهر نوفمبر حيث هددت الحكومة قادة الانتفاضة بممارسة العنف والارهاب ضد الشعب وانها مستعدة لـ «حمام دم». وبينما جاء اغلب التهديدات متضمنا في المقابلات الاعلامية مع المسؤولين، فقد ساهم استعراض الوحدات الخاصة بالجيش من قبل ولي العهد في ايصال الرسالة الى الشعب. وكان الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة يشيد بكفاءة تلك القوات في اشارة واضحة الى ان الحكومة ما تزال مصرة على الخيار العسكري لحسم الموقف، وانها غير مستعدة لتقديم اية تنازلات باتجاه اعادة العمل بدستور البلاد. اما التهديد الاوضح فقد جاء على لسان الدكتور فيصل الزيرة، الذي بعثته العائلة الحاكمة الى قادة الانتفاضة عدة مرات خلال نوفمبر. وفي آخر مرة اتصل فيها بالشيخ الجمري، قال الزيرة ان الحكومة «مستعدة لحمام دم» اذا لم تتراجع المعارضة عن المطالبة السلمية بعودة العمل بالدستور. فرد الشيخ الجمري: فليكن دجلة والفرات. وهكذا يطل على البحرين شهر ديسمبر والحكومة قد شمرت عن ساعديها وفي يديها ادوات القمع والارهاب.

○ فيما يستمر التوتر والشعور بان شيئا ما سيحدث في البحرين خلال شهر ديسمبر، تنوي المعارضة الاستمرار في نشاطها السلمي للضغط على العائلة الحاكمة لاعادة العمل بدستور البلاد. ويتوقع ان تكون هناك فعاليات عديدة ذات طابع سلمي في المناسبات المهمة هذا الشهر ومن ضمنها الخامس من ديسمبر وهو اليوم الذي اعتقل فيه الشيخ علي سلمان العام الماضي والذي فجر الانتفاضة، ومنها يوم الشهداء الذي يصادف السادس عشر من ديسمبر. وعلى صعيد المعارضة في الخارج فهناك عدد من الفعاليات المهمة ومنها مؤتمر صحافي في مبنى البرلمان البريطاني في ١٤ ديسمبر واعتصام امام مبنى السفارة في ١٥ ديسمبر وندوة تضم

○ اصدرت حركة احرار البحرين الاسلامية فيلم فيديو عن الانتفاضة مدته ست عشرة دقيقة ويحتوي على مشاهد من الانتفاضة الشعبية وصور الشهداء في اطار تاريخي واجتماعي. كما اصدرت كتابا حول يوميات الانتفاضة في عام واحد (ديسمبر ١٩٩٤ - نوفمبر ١٩٩٥) وهو مرجع لاغلب ما جرى في هذه الشهور الاثني عشر من خلال البيانات الصحافية التي اصدرتها الحركة خلال تلك الفترة. واصدرت ايضا كتابا حول شهداء البحرين بعنوان: قرابين الحرية : شهداء الانتفاضة الدستورية في البحرين. ويضم الكتاب معلومات عن كل من هؤلاء الشهداء وصور كل منهم بالالوان، والتعذيب الذي تعذب له بعضهم وظروف وفاة كل منهم.

○ اصدرت منظمات عديدة في الولايات المتحدة الامريكية بيانات وتقارير حول فصل الدكتورة منيرة فخرو وزميلتيها، حصة الخميري وعزيزة البسام. ومن هذه المنظمات جمعية الاكاديميين الدولية ومنظمة «هيومن رايتس ووج» و «لجنة الكونجرس المهتمة بشؤون المرأة». ووقع عدد من اعضاء الكونجرس على رسالة احتجاج بعثت الى حكومة البحرين حول هذا الاجراء التعسفي.

○ تسعى الحكومة لاقناع البعض بقبول صيغة مجلس الشورى المعدل وذلك بانتخاب نصف اعضائة وتعيين النصف الآخر. وتصر على ان ذلك هو اقصى ما هي مستعدة لتحقيقه. الا ان المعارضة، وبشتى فصائلها ترفض رفضا مطلقا المساومة على الدستور، وتصر على ان اي اجراء مخالف للنصوص الدستورية مرفوض جملة وتفصيلا. وتؤكد حركة احرار البحرين على ان المطلب الدستوري ثابت ولا مساومة عليه ولا تراجع عنه، وان الشعب الذي قدم شهداءه على هذا الطريق لن يقبل بالتلاعب الخليفي والميوعة الحكومية في التعاطي مع القانون والدستور. ان البحرين لن تحكم بعد اليوم بقوانين الارهاب والتعسف والعقلية المتخلفة التي يحملها آل خليفة. والدستور هو الفيصل بين حكومة مستعدة لاراقة دماء شعبها في «حمام الدم» والشعب الذي لا يكن اي احترام او حب او تقدير لنظامها الارهابي ولكنه مستعد للتعايش معه في اطار دستوري. ويأمل الشعب ان تؤدي الحياة الدستورية الى اعادة بناء الثقة بين الجانبين. اما في الوقت الحاضر فليس في سياسات آل خليفة واساليب تعاملهم مع ابناء البحرين ما يشجع على احترامهم او

عام كامل على الانتفاضة.. والإصرار الشعبي مستمر

عام كامل يمر على بدء الانتفاضة الشعبية المباركة، ولا حل يبدو في الافق. واذا كان ثمة من تطور في الاوضاع فهو الى الاسوأ سواء على صعيد انتهاكات حقوق الانسان اوالاعتراف بوجود الشعب. غير ان اموراً كثيرة تغيرت خلال هذه الفترة على ثلاثة اصعدة: المحلي والاقليمي والدولي. وبالرغم من بذل الحكومة جهوداً امنية وعسكرية كبيرة لاحتواء الموقف وما تسميه «الحفاظ على هيبتها» فانها اصبحت تتخبط بشكل لم يسبق له نظير، حيث انعدم وضوح الرؤية لديها واصبحت البلاد مرتهنة بايدي رئيس الوزراء الذي اصبحت سياساته موضع ازدراء في الداخل والخارج. وحيث فقدت العائلة الحاكمة هيبتها ومكانتها بين الناس فقد اصبحت لا تتحرك الا بدافع من الشعور بانكسار كبريائها والاصرار على استعادته. ويجدر بنا هنا استعراض التطورات على هذه الاصعدة الثلاثة:

١ – على صعيد البحرين نفسها استمرت الانتفاضة منذ انطلاقتها في اثر اعتقال الشيخ علي سلمان في الخامس من ديسمبر ١٩٩٤ وحتى الآن، فلم تتوقف المطالبة بتحقيق الاهداف الاساسية التي في مقدمتها اعادة العمل بالدستور المعلق منذ عشرين عاما والغاء قانون امن الدولة، والسماح بعودة المنفيين، واطلاق سراح السجناء السياسيين. هذه الاهداف لم يطرأ أي تغيير عليها واصبحت تمثل الحد الادنى مما يتفق عليه كافة ابناء الشعب. وقد تمثلت هذه القضايا بالعريضة الشعبية التي وقع عليها ٢٥ الفا من المواطنين العام الماضي والتي ما تزال تعتبر المشروع الوطني المشترك الذي يراد له أن يستمر بشكل سلمي. اما الانتفاضة التي تلت اعتقال الشيخ علي سلمان فقد استمرت بدون توقف خلال العام وشهدت صعودا وهبوطا على صعيد التظاهرات والاحتجاجات، وشهدت مظاهر جديدة في اساليب المقاومة الشعبية، فكانت هناك المسيرات الليلية، واشعال الحرائق في اطارات السيارات لتفادي آثار الغازات المسيلة للدموع ومنع قوات الشغب من الاعتداء على الآمنين في قراهم ومدنهم. وكان هناك تفجير اسطوانات الغاز كوسيلة لادخال الرعب في قلوب قوات الشغب التي تتشكل في معظمها من مرتزقة اجانب من باكستانيين ويمنيين وباتان وبلوش. وعلى مدى الشهور الستة الاولى لم تهدأ البحرين ليلا او نهارا، حيث كانت التفجيرات والحرائق والمسيرات والمواجهات بين المتظاهرين وقوات الشغب مستمرة بشكل يكاد يكون يوميا وفي كل مناطق البحرين تقريبا.

كانت قوات الشغب شرسة للغاية يدفعها لتلك الشراسة جهاز الامن الذي يديره الضابط البريطاني، ايان هندرسون. فلم يبق اسلوب من اساليب القمع والارهاب الا واستعملته ضد المواطنين، ولكن بدون جدوى. فقد ازداد اصرار الشعب على المطالب، وازداد الحماس في قلوب الناس الذين شعروا للمرة الاولى انهم قادرون على استرجاع شيء من كرامتهم كشعب له وجوده وهمومه ومطالبه، وهي امور لا يعترف بها آل خليفة. وفي هذه المواجهات استشهد العديد من المواطنين اما برصاص الشرطة او تحت التعذيب الوحشي على يدي عادل فليفل وخالد المعاودة وخالد الوزان. وكان لسقوط الشهداء على مدى الشهور السبعة الاولى اثره المباشر في كسر حاجز الخوف والاصرار على التظاهر مهما كان الثمن. في هذه الاثناء كانت الحكومة تتحرك بردة فعل يميزها الحقد والشعور بعقدة النقص. وحيث انها فشلت في اسكات المواطنين فقد اصبحت سياساتها تركز على «استعادة هيبة الحكومة»، وذلك بعد ان فشلت في احتواء الموقف بالقمع والقتل والتعذيب والنفي. وكان لابعاد العلماء الثلاثة، الشيخ علي سلمان والسيد حيدر الستري والشيخ حمزة الديري في يناير الماضي اثره في تسليط الاضواء على ما يجري في البحرين، خصوصا وانهم طلبوا اللجوء السياسي في بريطانيا، وذهب وزير خارجية آل خليفة الى لندن في محاولة فاشلة للضغط على الحكومة البريطانية لعدم منحهم اللجوء السياسي.

وعلى صعيد آخر شهدت البلاد تماسكا شعبيا متميزا، حيث فشلت الحكومة في الحصول على دعم اي قطاع شعبي، وبقيت في خانة ضيقة غير قادرة على الخروج منها. فقد استمر الموقف الوطني المطالب بعودة الدستور، ووقعت خلال الاثني عشر شهرا عرائض عديدة تطالب الامير باعادة العمل بدستور البلاد. ومن بين هذه العرائض العريضة النسائية التي وقعها في شهر ابريل الماضي ٣١٠ امرأة اقيل ثلاث منهن من وظائفهن وهن الدكتورة منيرة فخرو وحصة الخميري وعزيزة البسام. واسرع المحامون الى تبني قضايا المعتقلين الذين بلغ عددهم في ذروة الاحداث قرابة ٥٠٠٠ مواطن. واعتقل قادة الانتفاضة في شهري مارس وابريل واستمر اعتقالهم حتى شهري اغسطس وسبتمبر حيث اطلق سراحهم على دفعات. وجاء اطلاق سراحهم مع مئات من المعتقلين بعد ان توصل قادة الانتفاضة وفي مقدمتهم الشيخ عبد الامير الجمري الى اتفاق مع الحكومة عندما كانوا في السجن. وبعد خروجهم من المعتقل فشلت الحكومة في الالتزام باطلاق سراح المعتقلين حسب ما كان متفقا عليه، الامر الذي دفعهم لاعلان اعتصام واضراب عن الطعام وذلك في شهر سبتمبر. وقد اعاد ذلك الاضراب القضية الى الواجهة حيث عبر عشرات الآلاف من المواطنين عن تضامنهم مع القادة، فيما اصر هؤلاء على المطالب الشعبية التي في مقدمتها الدستور. جاء رد الحكومة على التضامن الشعبي مع المضربين عن الطعام باعلان قوانين الطوارىء ومنع التجمهر لاكثر من خمسة اشخاص. ومنذ ذلك الحين وقوات الشغب تطوف القرى والمدن وتستفز المواطنين باجبارهم على التفرق اذا كان هناك عدد يزيد عن خمسة منهم.

وهكذا فان الانتفاضة احرجت حكومة البحرين ووضعتها في خانة الانظمة الاكثر قمعا في العالم، ولم يستطع آل خليفة كبح جماح المواطنين المصرين على اعادة العمل بالدستور.

٢ – على الصعيد الاقليمي، كان هناك خوف من استمرار الانتفاضة في البحرين لان ذلك قد يؤدي الى انتشار ظاهرة الاحتجاج السياسي الى بقية دول المنطقة. وفي البداية قدمت بعض دول الخليج مساعدات عسكرية وأمنية الى حكومة البحرين، ولكن اتضح ان هذه المساعدات غير ضرورية لسببين: اولا لان شعب البحرين مسالم وانه لم يدخل في مواجهة عسكرية مع النظام، والثاني ان آل خليفة يمتلكون اكبر جهاز قمعي في المنطقة مقارنة بحجمها حيث يفوق عدد موظفي وزارة الداخلية مجموع ما لدى وزارة الدفاع من جنود. ومع ذلك فقد استمر الدعم السياسي الخليجي بدرجات متفاوتة. الامر الذي احرج هذه الحكومات ان شعب البحرين لم يرفع شعار اسقاط الحكومة وانما طالب باعادة العمل بدستور البلاد المعلق، وهو امر يصعب على اي عاقل الاعتراض عليه. وجاء الاهتمام الاقليمي بقضية البحرين لسبب مهم وهو ان القمة الخليجية الرابعة عشرة التي عقدت في البحرين العام الماضي تزامنت مع تصاعد الانتفاضة وبعد يومين فقط من سقوط اول شهيدين في البلاد منذ زمن طويل. وقتها سيطرت اخبار انتفاضة شعب البحرين على الاخبار الاخرى وهمشت اهمية القمة التي كان المشاركون فيها يسمعون اصوات الانفجارات وهم يشاركون في الاجتماعات بفندق الميريديان. ويبدو انه بالرغم من تحمس بعض الدول الخليجية لدعم آل خليفة فان البعض الآخر كان اقل حماسا. وتأتي شخصية رئيس وزراء البحرين كعامل اساسي في المعادلة، حيث انه انسان شرس وسيء الاخلاق ومغرور. ويقول سياسيون ودبلوماسيون خليجيون انهم لا يطيقون التعامل معه وانه السبب المباشر للازمة في البحرين. هذا بالرغم من امراضه العديدة التي يعاني منها. وقد تكررت التقارير حول مشاركة قوات سعودية في قمع الانتفاضة وخصوصا في بدايتها. وقد أكد وزير الداخلية السعودي الشهر الماضي بعد انتهاء اجتماع وزراء داخلية دول مجلس التعاون الذي عقد في المنامة انه مستعد لتلبية مطالب وزارة الداخلية البحرينية. والغريب في الامر انه ما كاد ينهي تصريحه حتى كان الانفجار يدوي في مركز التدريب العسكري في الرياض، الامر الذي يعكس عدم قدرته على حفظ الامن في بلده فضلا عن بلاد غيره. هذا وقد قامت الكويت بتسليم مواطن بحريني الى آل خليفة، وهو يتعرض الى تعذيب وحشي حسب شهود عيان رأوه في سجن القلعة.

٣ – على الصعيد الدولي كان هناك تعاطف كبير مع انتفاضة شعب البحرين. وقد ساهم ابعاد العلماء الثلاثة ولجوؤهم الى لندن في اضفاء البعد الدولي للقضية. حيث عقدت المؤتمرات الصحافية في البرلمان البريطاني وفي نادي الصحافة الاجانب في واشنطن. وصدرت تقارير عديدة عن منظمات حقوقية مثل منظمة العفو الدولية و «هيومن رايتس ووج» و منظمة المادة ١٩ وغيرها. كما ان عددا من البرلمانيين البريطانيين طرح اسئلة في البرلمان حول وجود ايان هندرسون في البحرين، وكتب الكثيرون منهم، بمن فيهم رئيس الوزراء السابق، ادوارد هيث، رسائل الى وزير الخارجية البريطاني حول الوضع في البحرين. كما كان اللورد ايفبوري، رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان، دور مهم في تسليط الاضواء على الوضع في البحرين من خلال رسائله الكثيرة الى وزارة الخارجية ومن خلال طرحه الاسئلة في مجلس اللوردات. وفي الولايات المتحدة الامريكية اهتم عدد من اعضاء الكونجرس بالشأن البحريني وكتبوا رسائل الى حكومة البحرين حول الوضع في البلاد وخصوصا حول انتهاكات حقوق الانسان والاستمرار في تغييب العمل بدستور البلاد.

يضاف الى ذلك ان التغطيات الاعلامية من قبل وسائل الاعلام الدولي مثل هيئة الاذاعة البريطانية واذاعة مونت كارلو ووكالة الانباء الفرنسية ورويتر وغيرها دور مهم في تسليط الاضواء على ما يجري في البحرين. كما اهتمت جريدة «القدس العربي» في لندن و«الطليعة» في الكويت وجرائد عربية اخرى في لبنان وغيرها بالشأن البحريني بشكل اعطى القضية بعدها العربي وافشل خطط الحكومة لاحتوائها.

ان تجربة عام كامل من الانتفاضة البحرينية اثبتت قدرة المعارضة على اعطاء القضية بعدا دوليا والوصول الى مراكز اتخاذ القرار في الدول التي يعنيها شأن البحرين. وقد نجحت المعارضة في عرض قضيتها بوضوح وافشال سياسات آل خليفة التي هدفت لتشويه المطالب العادلة لشعب البحرين واصبحت تعيش في شرنقة ضيقة لا تستطيع الخروج منها. وكثيرا ما حاولت الحكومة الايحاء الى قادة الانتفاضة بان السعودية هي التي لا توافق على اعادة العمل بدستور البلاد، وذلك لتحميل المسؤولية جهة اخرى. اما المواطنون فيصرون على ان ذلك شأن داخلي وليس لاحد التدخل فيه. واذا كان آل خليفة غير قادرين على الحفاظ على سيادة البلاد فليتنحوا عن الحكم وليتركوا الشعب يحمي ارضه وحقوقه. فاذا كانت الكويت قد استطاعت تفعيل دستورها فلماذا يعجز آل خليفة عن القيام بالمثل؟ واذا كانت دولة قطر قد استطاعت الافلات من زمام السعودية في سياساتها الداخلية والخارجية فلماذا تبقى البحرين هي الوحيدة التي لا تملك قرارها؟ ان شعب البحرين لا يهدف للمواجهة مع اية يدولة خلجية اخرى ويرفض ان يتدخل الآخرون في شؤونها. اما الدستور فليس هناك مجال للتراجع عن المطالبة بتطبيقه. ولن تكون هناك مساومة على هذا المطلب مهما مارس آل خليفة من سياسات قمعية وارهابية.

الشيخ الجمري: الحكومة بيدها مفتاح حل الازمة

في ما يلي مقتطفات من خطبة الشيخ عبد الامير الجمري في خطبة الجمعة في ١٧ نوفمبر بمجسد الامام الصادق بمنطقة الدراز.

اخواني واخواتي ، أبنائي وبناتي:

مع التغيرات التي تشهدها المنطقة نجد انفسنا ملزمين ان نتوقف عند بعض النقاط التي نشعر انها تستحق التوضيح والتأكيد، دفعا للاشتباه والالتباس، فبعض الصحف المغرضة والاقلام المأجورة تحاول يائسة في هذه الظروف ان تخلط الاوراق وتلصق التهم وتشوه الصور، قصدا منها للنيل من حركة الشعب الاصلاحية ومطالبه العادلة، وهيهات ان يتمكنوا من ذلك، وذلك لما ياتي:

اولا: ان توجه هذا الشعب مستقل وذاتي، غير مدفوع من الخارج، لانه توجه اوجدته الظروف والاوضاع السلبية المتراكمة، ولانه توجه انطلق بدافع المصلحة العامة، رغبة منه في المشاركة الفعالة في صنع القرار السليم،

ثانيا: انه توجه مفتوح، عفوي، جماهيري، ليس حزبيا، او متعصبا لاحد، يتفق ويتحد مع كل المخلصين العاملين لاجل مصلحة الوطن، فيه الاسلامي والوطني، والشيعي والسني، بعيدا عن الطائفية والقبلية، فانا وانت ابناء وطن، وأتعامل مع كل مخلص لهذا الوطن بالحب والوفاء والاحترام. ومن امثلة ذلك العريضة الاولى عام ١٩٩٢م، والعريضة الجماهيرية الثانية عام ١٩٩٤م.

ثالثا: ان اسلوب هذا التوجه سلمي يرفض العنف والتطرف والارهاب، ويرفض استخدام القوة، ويعتبرالحوار الجاد المثمر هوالاسلوب الامثل لتحقيق الاهداف العادلة. فقد استجاب توجه هذا الشعب للهدوء منذ اول يوم برزت فيه مبادرتنا السلمية، وطالبناه بالهدوء، وما زال وسيبقى محافظا على الهدوء والاستقرار، لانه توجه سلمي لا يريد إلا الاصلاح، وتستطيع الحكومة مساعدته على ذلك بالنظر في مطالبه وتحقيقها.

رابعا: ان اهداف هذا التوجه واضحة معتدلة موضوعية، لا تريد اسقاط الحكم ولا زعزعة الامن، بل كل ما تريده تحقيق الامن والاستقرار. وما هي هذه الاهداف؟ انها ـ كما أعلنت مرارا وتكرارا ـ تفعيل الدستور، وعودة الحياة النيابية، واطلاق سراح كافة المعتقلين، وعودة المبعدين.

وتوجه الشعب هذا ليس ساذجا، بل ان الشعب منتبه واع الى ان هذه الاهداف بعضها فوري لا يستدعي التاخير، وبعضها يحتاج الى التهيئة ووضع الترتيبات اللازمة. والسؤال المطروح الآن هو: هل في هذه الاهداف اي تطرف او ارهاب؟ ولا شك ان الجواب بلغة الحق والواقع هو: لا. هذه هي الصورة الحقيقية لحركة الامة وفعالياتها. فاذا كانت هذه هي حقيقة توجه الشعب فلماذا لا نرى على ارض الواقع استجابة واضحة من الحكومة؟ هل هو بسبب المعلومات المغلوطة والصور المشوهة التي ينقلها اصحاب الاقلام المأجورة والمصالح الشخصية الذين لا يريدون لهذا الوطن اي خير او صلاح؟

ولماذا الحواجز والفواصل؟ لقد اعلنا استعدادنا للحوار الهادئ،وطالبنا به، فحتى متى تظل الابواب مغلقة؟ والى متى ستظل سيارات الشغب تجوب الشوارع ليل نهار؟ والى متى تقوم هذه القوات بايقاف بعض باصات الطلبة وتضرب بعضهم دون ادنى مبرر او مسوغ؟! اننا نرقب توجها صحيحا في دول المنطقة نحو التنمية والاستقرار، ففي بعضها حرية صحافة وانتخاب بلديات، وفي بعضها تم الغاء قانون أمن الدولة، وفي بعض ثالث صدر عفو عام عن السجناء. ومثل هذا التوجه لاشك انه بعمق الثقة بين الشعب وحكومته، ويعزز كل الجهود المخلصة لرفعه الوطن وتنميته، ويبدد كل الشكوك و الظنون التي يخلقها الشياطين والمغرضون، اعاذ الله الوطن حكومة وشعبا منهم. وان لدينا املا كبيرا في الامير في اصدار قرار باطلاق جميع المعتقلين من دون استثناء، وعودة المبعدين الى وطنهم، وفتح باب الحوار رسميا، ومن ثم التوصل الى بحث وتحقيق المطالب السياسية وعلى رأسها البرلمان

والله ولي التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سياسيون امريكيون: لا بد من اعادة د. منيرة فخرو

وجه عضوان بمجلس الشيوخ الامريكي ونائبان بالكونجرس في ٦ نوفمبر ١٩٩٥ الرسالة التالية الى امير البحرين يناشدانه فيها بالتدخل لاعادة الدكتورة منيرة فخرو وزميلتيها عزيزة البسام وحصة الخميري الى وظائفهن. وتعتبر الرسالة وثيقة ادانة امريكية واضحة لنظام القمع في البحرين:

«اننا نكتب لكم نيابة عن مجموعة العمل بالكونجرس حول حقوق الانسان للمرأة العالمية، وهي مجموعة من الحزبين (الديمقراطي والجمهوري) تضم اعضاء من مجلسي الشيوخ والكونجرس شكلت لترويج احترام حقوق الانسان للمرأة في انحاء العالم. اننا نكتب لكم للتعبير عن قلقنا البالغ ازاء تعليق الدكتورة منيرة فخرو من منصبها التدريسي بجامعة البحرين. ان الدكتورة منيرة فخرو اكاديمية محترمة ومؤلفة لعدد من الاعمال تتعلق بقضايا المرأة والتغيير الديمقراطي في البحرين. وقد جاء تعليقها من منصبها الجامعي بعد رفضها سحب دعمها للعريضة التي تطالب بدرجة اكبر من الديمقراطية والمشاركة النسائية في العمل السياسي في البحرين.

في ابريل ١٩٩٥ وقعت الدكتورة منيرة فخرو مع اكثر من ٣٠٠ امرأة اخرى عريضة (عريضة نساء البحرين) التي قدمت الى سموكم وتطالب بعودة العمل بالدستور وتدعو قوات الامن لاحترام حقوق الانسان في المظاهرات العامة التي شهدتها البحرين منذ ديسمبر الماضي. وطالبت العريضة ايضا حكومة البحرين بالسماح للنساء بالمشاركة في صنع القرار السياسي. وفي وقت لاحق ضغطت الحكومة على الموقعات لسحب توقيعاتهن. وقد رفضت امرأتان على الاقل، هما عزيزة حمد البسام، كاتبة نصوص باذاعة البحرين وحصة الخميري رئيسة التعليم المستمر بوزارة التربية والتعليم، التوقيع على افادة بالتخلي عن عملهن في مجال حقوق الانسان والديمقراطية، وفصلن من اعمالهن على ضوء ذلك.

وقد طلب كل من حكومة البحرين ومسؤوليها الكبار بجامعة البحرين من الدكتورة فخرو سحب دعمها للعريضة او مواجهة احتمال الفصل من العمل. وطلب منها التوقيع على رسالة اعتذار للتخلي عن دعمها السابق والتعهد بعدم التدخل في اي نشاط سياسي. وبعد ان رفضت الدكتورة فخرو التوقيع على مثل هذه الافادة، فصلت من عملها بالجامعة. وسوف يستمر تعليقها، حسب ما قرره الدكتور محمد جاسم الغتم، الرئيس الجديد لجامعة البحرين، «الى ان يتم البت النهائي في الموضوع». وليس هناك طريقة رسمية للاستئناف ضد القرار.

ان التهمة الوحيدة ضد الدكتورة منيرة فخرو هي دعمها لرجال البحرين ونسائها الذين طالبوا سلميا باعادة البرلمان وشجعوا قوات الامن على التخلي عن انتهاك حقوق الانسان ضد المتظاهرين. وبرغم الطبيعة السلمية لهذه المطالب، فقد سعت حكومة البحرين لمعاقبة اولئك الذن وقعوا العريضة، والكثير منهم نساء محترفات موظفات بمؤسسات الحكومة. وقد طلب من حوالي تسعين امرأة ومن ضمنهن عدد كبير من اللاتي يدرسن بجامعة البحرين والمدارس العامة الاخرى التوقيع على افادة تتخلى عن دعمهن للعريضة. وقد رفضت ٢٠ امرأة التوقيع على الافادة، وفصلن من اعمالهن. وقد رفضت امرأتان على الاقل، هما عزيزة حمد البسام، كاتبة نصوص باذاعة البحرين وحصة الخميري رئيسة التعليم المستمر بوزارة التربية والتعليم، التوقيع على افادة بالتخلي عن عملهن في مجال حقوق الانسان والديمقراطية، وفصلن من اعمالهن على ضوء ذلك.

وقد طلب كل من حكومة البحرين ومسؤوليها الكبار بجامعة البحرين من الدكتورة فخرو سحب دعمها للعريضة او مواجهة احتمال الفصل من العمل. وطلب منها التوقيع على رسالة اعتذار للتخلي عن دعمها السابق والتعهد بعدم التدخل في اي نشاط سياسي. وبعد ان رفضت الدكتورة فخرو التوقيع على مثل هذه الافادة، فصلت من عملها بالجامعة. وسوف يستمر تعليقها، حسب ما قرره الدكتور محمد جاسم الغتم، الرئيس الجديد لجامعة البحرين، «الى ان يتم البت النهائي في الموضوع». وليس هناك طريقة رسمية للاستئناف ضد القرار.

ان التهمة الوحيدة ضد الدكتورة منيرة فخرو هي دعمها لرجال البحرين ونسائها الذين طالبوا سلميا باعادة البرلمان وشجعوا قوات الامن على التخلي عن انتهاك حقوق الانسان ضد المتظاهرين. وبرغم الطبيعة السلمية لهذه المطالب، فقد سعت حكومة البحرين لمعاقبة اولئك الذن وقعوا العريضة، والكثير منهم نساء محترفات موظفات بمؤسسات الحكومة. وقد طلب من حوالي تسعين امرأة ومن ضمنهن عدد كبير من اللاتي يدرسن بجامعة البحرين والمدارس العامة الاخرى التوقيع على

نشاط سياسي في المستقبل.

ان تعليق الدكتورة منيرة فخرو واقالة زميلاتها من وظائفهن بسبب تعبيرهن السلمي عن آرائهن يتعارض مع المادة ١٩ من الميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية، وهو جزء من القانون الدولي الملزم لجميع الدول. وتنص المادة ١٩ على ان:

«لكل شخص الحق في حرية التعبير، وهذا الحق يشمل الحق في البحث عن والحصول على وتبادل المعلومات والافكار من كل الانواع، بغض النظر عن الحدود، سواء الكلامية، او الكتابية او المطبوعة، في شكل من اشكال الفن او من خلال اي وسيلة يختارها»

اننا نرجو سموكم باحترام ان تأمر بالاعادة الفورية للدكتورة منيرة فخرو الى وظيفتها التعليمية بجامعة البحرين. ونحث حكومتكم على اعادة عزيزة حمد البسام وحصة الخميري الى وظائفهن والسماح لهن جميعا بممارسة حقهن المعترف به دوليا بالتعبير الحر عن آرائهن. وحيث ان النساء الثلاث قد اخبرن بانه لا توجد طريقة للاستئناف، فاننا نعتقد ان تدخل سموكم نيابة عنهن سوف يكون حاسما.

نشكركم على اصغائكم لهذه القضية. ونتطلع لاستلام ردكم

المخلصون: السيناتور باتي ماري، السيناتور اوليمبيا سناو، النائب يان مايرز، النائب جوه مواكلي.

عبد الوهاب حسين: الوقت ليس لصالح الحكومة

في ما يلي مقتطفات من كلمة الاستاذ عبد الوهاب حسين في احتفال ديني بمناسبة ميلاد فاطمة الزهراء بنت رسول الله (ص)، بمسجد مؤمن الشهر الماضي:

بخصوص الرسائل والمذكرات التي كتبت في داخل السجن فهي كثيرة، هذه الرسائل والمذكرات كتبت بلغة مسؤولة من شأنها ان تخرج البلاد من الازمة والاحترام والتقدير وربما نجد في بعضها اشارات الى بعض التقصير والخطاء. انها تعكس المعاناة والصعوبات والضغوط التي واجهتنا في داخل السجن. هذ الرسائل سوف تظهر في يوم من الايام لكل ابناء الشعب وهي اليوم بيد الحكومة وبيد القائمين على المبادرة، ويؤسفنا ان الحكومة مكنت اشخاصا غير حكماء من هذه الرسائل واستخدموها في وقت غير مناسب للاساءة لهذا البلد ولهذا الشعب والى العلاقة بين الحكومة والشعب. ربما كان البعض يتصور بانه بتلك الرسائل يستطيع ان ينال من الحالة السياسية القوية المتقدمة، وقد ثبت بالدليل بان تلك الحالة السياسية التي تقف وراء المطالبة بالحقوق الشرعية العادلة اقوى من ان تنال او تؤثر فيها امثال هذه الممارسات. واريد هنا ن انبه على عدة نقاط.

النقطة الاولى، ان تلك الحالة السياسية القوية المتقدمة المسؤولة لعبت دورها في اعادة الهدوء والامن والاستقرار الى البلد ومن شأن هذه الحالة ان تعزز العلاقة الطيبة البناءة بين الحكومة والشعب، ومن شأنها ايضا ان تكون قوة دفع لحركة البناء والتنمية والتطور والازدهار والرخاء والرفاهية لهذه الحالة وان المساس بتلك الحالة مسلك غير وطني وغيراخلاقي.

وقد اوضحت المذكرات التوضيحية وكذلك الكلمة التي القاها الشيخ عبد الامير الجمري في مكتب وزير الداخلية بحضور وزير العمل عبد النبي الشعلة والقضاة الثلاثة وعضو مجلس الشورى احمد منصور العالي بتاريخ ٨/١٤ الارضية والدعم والمساندة للمبادرة التي اوصلت الى الاتفاق الذي ينص على اطلاق القائمين على المبادرة على ثلاث دفعات الاولى مع اطلاق ١٥٠ من المعتقلين غير المحكومين والثانية مع اطلاق ١٥٠ من

المعتقلين من غيرالمحكومين لاسيما بعد عودة الهدوء. اما المحكومون بالاحداث والمعتقلون السياسيون والمهاجرون والمسائل السياسية ولاسيما البرلمان فيكون بعد عودة الهدوء.

ولما ابطات الحكومة في عملية الافراج وشرعت في اجراء المحاكمات عاد التوتر الى الساحة وكادت الازمة تتفجر من جديد. وفي سبيل الامساك بازمة الامور ولفت نظرالحكومة لحقيقة ما يجري أقدمنا على خطوة الاعتصام والاضراب عن الطعام.

وبينما كنا ننتظرين اهتمام القيادة السياسة بتلك المطالب واذا بنا نفاجأ باستدعاء القائمين على المبادرة في مركز قيادة أمن المنطقة الوسطى في مدينة عيسى ونفاجأ بتصريح مصدر مسؤول في وزارة الداخلية وبعرض تلفزيوني للقوة الخاصة وهي القوة الضاربة ـ قوة دفاع البحرين، وهي تقتحم في هجومها بعض المنازل.

نحن نؤكد على تمسكنا بالمطالب الواقعية الامنية التي هي مطالب الشعب ونؤكد التزامنا بالنهج السلمي التحاوري وبدعوتنا الصادقة المخلصة لابناء الشعب بان يلتزم الهدوء التام وعدم ممارسة اي عمل من شانه ان يعكر صفو الامن. وبعد ذلك ونحن في هذه الحالة ننتظر الرد الحازم من الحكومة ولاسيما الامير الذي نأمل ان يتخذ القرار الذي يوقف هذه الاجراءات التي لا تنسجم مع الحالة السياسية الامنية في البلاد والتي من شأنها ان تؤثر تاثيرا سلبيا على الوضع الاقتصادي في البلد. وننتظرايضا ان تاخذ الحكومة القرار المناسب الحاسم لانهاء الازمة وبدأ صفحة جديدة في تاريخ البلاد ليعم فيها الامن والاستقرار. ونحن ننتظر ونرجو ان لا يفوت الوقت فيتسرب اليأس الى قلوب أبناء الشعب او يفشل القائمون على المبادرة الذين يقفون بين طرفين: جانب الحكومة وجانب أبناء الشعب في حالة سياسية امنية في غاية الخطورة. لقد نجحنا ونحن افراد قلائل بامتصاص الغضب وحالة التشنج عند ابناء الشعب طوال هذه الفترة ولكن لو طال الوقت فقد يختل التوازن ويحدث ما لا يحمد عقباه. وسوف نبقى متمسكين بمسؤولياتنا الدينية والوطنية التاريخية ونبذل ما في

يوميات الانتفاضة في شهر نوفمبر ١٩٩٥

٢٧ اكتوبر

● بالرغم من نقل الشيخ حسين الديهي، ٣٠ عاما، الى المستشفى الدولي بعد تدهور صحته الليلة الماضية فقد اعلن قادة الانتفاضة المضربون عن الطعام الاستمرار في اضرابهم في الوقت الحاضر. والشيخ الديهي هو احد العلماء الاساسيين المشاركين في الاضراب، وكان معتقلا لمدة اربعة شهور. وفيما يدخل الاضراب يومه الخامس يزداد التضامن الشعبي مع قادة الانتفاضة واهدافهم ويعلن العديد من القطاعات الشعبية التضامن معهم.

● حضر عشرات الآلاف من المواطنين صلاة الجمعة هذا اليوم في مساجد البحرين، واختصت ثلاثة منها باعلان بيان قادة الانتفاضة حول تقديرهم للوضع القائم وخطتهم ازاءه. ففي منطقة القفول والدراز والنويدرات كانت الحشود بانتظار البيان الذي تلاه ثلاثة من العلماء باسم المضربين عن الطعام، فيما كانت الشوارع المحيطة بالمساجد مقفلة بعد ان تعذر السير فيها بسبب الزحام الكثيف والسيارات التي لا عد لها. وجاء في البيان اصرار القادة على الاستمرار في الاضراب عن الطعام والاعتصام بمجلس الشيخ عبد الامير الجمري حتى تتراجع الحكومة عن موقفها المتعنت وتعلن موافقتها على بدء الحوار مع ممثلي الشعب حول القضايا العالقة وفي مقدمتها اعادة العمل بدستور البحرين. ويعكس هذا البيان موقفا قويا من المضربين في الوقت الذي سجلت الساحة السياسية سخونة منقطعة النظير في الايام الاخيرة. وشهدت الليلة الماضية حشدا جماهيريا في منطقة بني جمرة التي يقع بها منزل الشيخ الجمري والذي يقيم فيه المضربون عن الطعام. وقال شهود عيان ان من الصعب تقدير عدد الذين توجهوا الى المنطقة خصوصا وان جميع الشوارع المؤدية اليها توقفت فيها الحركة وامتدت فيها طوابير السيارات على مدى اربعة كيلومترات. وتراوحت تقديرات عددهم بين ٤٠ و ٧٠ الفا وهو عدد كبير جدا مقارنة بعدد سكان البحرين.

● الى هذا اعلن المهندسون تضامنهم مع قادة الانتفاضة وقرارهم بالاعتصام مساء اليوم ما بين الساعة ٤,٣٠ حتى السابعة في بني جمرة. كما اعلن المدرسون خطوة مماثلة وذلك بالاعتصام ما بين الساعة السابعة والحادية عشرة من مساء اليوم. ويعتزم المحامون القيام بخطوة مماثلة. ويسعى ابناء البحرين من خلال تلك الفعاليات الى اثبات الطبيعة السلمية للمعارضة وحسن نوايا القادة والشعب وحب الجميع لهذا البلد. وحمل الكثيرون حكومة آل خليفة مسؤولية اي خلل في الحالة الامنية التي استطاع القادة السيطرة عليها منذ خروجهم من السجن في منتصف اغسطس الماضي.

● في هذه الاثناء صدرت يوم امس بيانات عديدة من شخصيات دينية مرموقة من بينها السيد علوي الغريفي والسيد جواد الوداعي والشيخ عبد الحسين الستري. وساهمت هذه البيانات الداعمة لعملية الاضراب والمؤكدة لثقة اصحابها في الشيخ عبد الامير الجمري وقدرته على تقدير الموقف الشرعي، في تعبئة الموقف الشعبي العام بشكل منقطع النظير.

وهناك الآن ترقب حذر لما قد تتمخض عنه التطورات، خصوصا وان هناك تلميحا حكوميا باستعمال العنف ضد الشعب المسالم، الامر الذي ستكون له عواقب وخيمة. وفي الوقت نفسه هناك تعبئة شعبية كبيرة لتوجيه الرأي العام باتجاه الثبات في الموقف والاصرار على عودة العمل بدستور البلاد الذي لا يعرف عاقل سببا منطقيا لرفضه من قبل آل خليفة.

وعلى صعيد آخر، التقى السفير البريطاني في البحرين بوزير الداخلية البحريني، الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة الاسبوع الماضي وعبر له عن قلق حكومته ازاء قرار فصل الدكتورة منيرة فخرو من وظيفتها بجامعة البحرين، وهي خطوة مهمة في هذا المجال خصوصا وان قرار الفصل اصبح محل قلق على اكثر من مستوى. وهناك تحرك من قبل بعض الشخصيات الامريكية في الاوساط الاكاديمية الدولية لشجب حكومة البحرين بسبب تصرفاتها التعسفية المرفوضة دوليا. ويتوقع ازدياد الضغط الدولي على حكومة البحرين خصوصا فيما لو عادت لاستعمال العنف والارهاب الذي مارسته ضد الشعب على مدى العشرين عاما الماضية. وهناك اهتمام دولي خاص بسياسات الضابط البريطاني، ايان هندرسون، مهندس سياسة العنف في البحرين.

٣١ اكتوبر

● قرر قادة الانتفاضة المعتصمون في منزل الشيخ عبد الامير الجمري انهاء اضرابهم عن الطعام غدا (الخميس) بعد عشرة ايام كاملة من الامتناع عن الطعام احتجاجا على مماطلة الحكومة في تنفيذ بنود الاتفاق بينهما. وكان القادة السبعة قد بدأوا اعتصامهم واضرابهم عن الطعام يوم الاثنين ٢٣ اكتوبر ١٩٩٥ بعد ان فشلت حكومة آل خليفة في الالتزام باطلاق سراح المعتقلين السياسيين غير المحكومين او بدء حوار مع المعارضة حول القضايا العالقة والتي في مقدمتها اعادةالعمل بدستورالبلاد والسماح بعودة المنفيين. وخلال الايام العشرة الماضية شهدت البحرين حشدا شعبيا منقطع النظير لدعم المضربين حيث توافد المواطنون من كل مناطق البحرين الى منزل الشيخ الجمري لاعلان الدعم لهذه الخطوة السلمية والتعبير عن استعدادهم لتنفيذ أوامر القيادة الشعبية. وكانت الوفود متواصلة في الليل والنهار حتى غصت المنطقة وازدحمت بالسيارات والبشر بمعدلات كبيرة اكدت للمراقبين مدى الشعبية التي يتمتع بها هؤلاء القادة وعمق المشاعر الشعبية ضد النظام المستبد في البحرين. وقد استمر الحشد الشعبي في اكبر تظاهرة سلمية في تاريخ البحرين حيث تراوحت اعداد المتواجدين كل ليلة في منطقة بني جمرة ما بين ٢٠ و ٥٠ الفا من كافة مناطق البحرين. ويعتقد احد الدبلوماسيين الغربيين يعيش في المنطقة ان طريقة ا دارة هذه الحشود وتوجيهها بشكل منع حدوث اي خلل امني مؤشر ايجابي على توجهات المعارضة البحرينية وقدرتها على ادارة الصراع بدون خوف او تردد او تقصير في التنظيم والادارة.

وجاء اعلان القادة عن انهاء الاضراب بعد ان حققوا الهدف المهم منه وهو افهام السلطة بتلاحم الصف الوطني من جهة واصراره على المطالب المشروعة من جهة اخرى. واذا كانت ضغط التظاهر والاحتجاجات التي كشفت عدم شعبيتها امام العالم، فان توقف تلك المظاهر الاحتجاجية واستبدالها بفاعليات اكثر هدوءا يجب ان يكون موضع تقدير واحترام من قبلها وان يدفعها للاستجابة للمطالبة باعادة العمل بدستور البلاد المعلق منذ عشرين عاما. وهناك اجماع لدى المعارضة بان عودة العمل بالدستور يمثل الحد الادنى من المطالب في عصر يتميز بالديمقراطية والمشاركة الشعبية والتعددية السياسية.

● الى ذلك فقد تم نقل كل من الشيخ عبد الامير الجمري والشيخ علي بن احمد والسيد ابراهيم السيد عدنان الليلة الماضية الى المستشفى بعد ان تدهورت حالتهم الصحية بسبب الامتناع عن الطعام طوال الايام العشرة الماضية. واعيدوا بعد ذلك ليواصلوا اضرابهم.

هذا وقد شارك المهندسون البحرينيون يوم امس باعلان الاعتصام في مسجد الامام زين العابدين القريب من منزل الشيخ الجمري حيث تواجد المئات منهم واعلنوا عن تضامنهم مع القادة المضربين عن الطعام. وقد سبق أن قام المعلمون باعتصام مماثل. وقدر عدد الذين تواجدوا الليلة الماضية في منطقة الاعتصام اكثر من ٣٠ الفا من المواطنين.

● وبدلا من قبول السلطة بمنطق الحوار والتفاهم فقد عمدت لاعتقال عدد من المواطنين مؤخرا. فقبل يومين اعتقل الشاب رياض عاشور، من منطقة السنابس، وجيء به في اليوم التالي لتفتيش منزله. ويتوقع استمرار الاعتقالات نتيجة التواجد الشعبي الكبير في منطقة الاعتصام، الامر الذي تعتبره السلطة اخلالا بامن الدولة، بينما يعتبره الشعب حقا مشروعا. كما قامت السلطة بسحب جوازات المواطنين الذين ارجعت اليهم جوازات سفرهم بعد اطلاق سراحهم من السجن. وهناك ادراك بين المواطنين بان لدى آل خليفة نوايا سيئة تجاه الشعب وانها لا تستطيع قبول حقيقة حق الشعب في المشاركة في الحكم والادارة، وما يزالون يفكرون بمنطق القبيلة التي يتحكم رئيسها في كل صغيرة وكبيرة ولا يسمح لاحد بمناقشته في ما يفعل.

● ويتوقع ان يصدر المضربون عن الطعام بيانا شاملا يوم غد لتوضيح الخطوات القادمة في المسيرة السلمية التي بدأت قبل عام والتي تهدف لرفع حالة الطوارىء من البلاد بعد عشرين عاما من غياب الدستور وتكريس العمل بقانون امن الدولة السيء الصيت. ويرى المراقبون ان قرار المضربين عن الطعام بفك اضرابهم قد جعل الكرة في ملعب الحكومة، وان عليها ان تطرح مبادرة سلمية لبدء الحوار مع المعارضة، والا فان الانفجار الشعبي قادم لا محالة.

٢ نوفمبر

● اصدر المعتصمون المضربون عن الطعام بيانا مهما في نهاية اضرابهم الليلة الماضية عرضوا فيه قصة الحوار المتعثر مع الحكومة ودوافعهم للقيام بهذه الخطوة الجريئة. وقد قرأ الشيخ عبد الامير الجمري البيان وسط هتافات المواطنين الذين احتشدوا في المنطقة والذين قدر عددهم باكثر من ٦٠ الفا. وبعد الانتهاء من الحشد الجماهيري تفرق الحاضرون بهدوء ولم يسجل اي حادث امني نتيجة لهذا الحشد. وقد أعجب المراقبون بالتنظيم الرائع للتجمهر الذي امتد على مدى عشرة ايام كاملة في تظاهرة سلمية هي الاولى من نوعها في البلاد. وقالوا ان ما شهدته البحرين من حضور شعبي لاعلان التضامن مع المعتصمين يعتبر استفتاء شعبيا خسرت فيه الحكومة التي تراهن على سياسة القمع وريحت فيه المعارضة التي تطالب بعودة العمل بالدستور. وساهم في افشال خطط الحكومة القمعية الطبيعة السلمية لما حدث واللغة الهادئة التي استعملها القادة الشعبيون والمطالب المتواضعة التي رفعت. واضاف هؤلاء ان الخطاب الحكومي عجز عن اقناع الدبلوماسيين المقيمين في المنامة بوجود اية حكمة من صمتها المطبق على ما حدث او من خلال تصريحات امير البلاد لجريدة «الحياة» هذا اليوم. ففيما اتسمت لغة بيان المعتصمين بالهدوء في الطرح والقوة في عرض المطالب واللغة الدبلوماسية الحكيمة، استمر الامير في تكرار التصريحات التي تثير الرأي العام المحلي ولا تقنع الدوائر السياسية الخارجية. فقد استمر في التحدث عن «الفتنة» و «التدخل الخارجي في شؤون البحرين» وما الى ذلك من اوصاف لم تعد مقبولة لدى احد. واشاروا في اطار تفنيدهم لمزاعم الامير الى الحشود اليومية على مدى الايام العشرة الماضية التي جاءت من كل مناطق البحرين للتعبير عن التضامن مع المضربين، في الوقت الذي فشلت فيه الحكومة تنظيم مسيرة واحدة تدعم سياستها القمعية.

جاء بيان المضربين في اليوم الحادي عشر للاضراب عن الطعام والاعتصام بمجلس الشيخ عبد الامير الجمري ليروي قصة المبادرة التي طرحت عندما كان القادة في السجن والتي تمخض عنها الاتفاق بينهم وبين ممثلي الحكومة. وقال البيان انه في الجلسة التي تمت بمكتب وزير الداخلية في ١٤ اغسطس الماضي فقد جاءت الحكومة بعدد من علماء الدين من اصدقائها وبعض التجار بالاضافة الى وزير العمل والشؤون الاجتماعية كشهود على ما تم الاتفاق عليه، حيث بارك الجميع ذلك الاتفاق الذي انكرت الحكومة وجوده لاحقا. وكان اهم ما جاء في ذلك الاتفاق اطلاق سراح جميع السجناء غير المحكومين ومن ضمنهم قادة الانتفاضة في مقابل قيام هؤلاء بتهدئة الاوضاع، على ان يتلو ذلك حوار بين الحكومة والمعارضة حول ثلاث قضايا هي عودة العمل بالدستور والسماح بعودة المنفيين واطلاق سراح السجناء المحكومين. ثم تطرق البيان الى تلكؤ الحكومة في تنفيذ بنوده ابتداء بتأجيل اطلاق سراح الاستاذ عبد الوهاب حسين وانتهاء بعدم الافراج عن المعتقلين من غير المحكومين حتى الآن خلافا للاتفاق الذي نص على ان تكتمل تلك الخطوة مع ٣٠ سبتمبر الماضي. وقد أدى موقف الحكومة هذا الى تعكير الاجواء وبلوغ الوضع درجة التفجر لو لم يبادر القادة الى اعلان بدء الاعتصام والاضراب. واعرب البيان عن امل القادة في قيام الحكومة بتنفيذ التزاماتها حسب ذلك القرار والبدء بحوار لعودة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني وعودة المنفيين واطلاق سراح جميع المحكومين. واكدوا ان لديهم خططا لمزيد من الاحتجاجات السلمية فيما لو فشلت الحكومة مرة اخرى في الاعتراف

يوميات الانتفاضة في شهر نوفمبر ١٩٩٥

وبانتهاء الاضراب والاعتصام، اصبحت الكرة بملعب الحكومة، كما يقال. اذ لم يعد هناك مجال للتراجع عن المطالبة بعودة العمل بدستور البلاد والغاء قانون امن الدولة والسماح بعودة المنفيين. هذه المطالب لن تجد الحكومة مجالا للتنصل من تنفيذها، خصوصا وان هناك تعاطفا دوليا مع شعب البحرين ازاءها، وان شعب البحرين اثبت تحضره وتقدمه وتجاوزه لاساليب آل خليفة التي تعتمد لغة القمع والارهاب اساسا لحل القضايا المعقدة، وهي السياسة التي اثبتت التجارب فشلها الكامل. ويتوقع استمرار التصعيد في النشاطات السياسية والاعلامية لشعب البحرين في الاسابيع المقبلة، خصوصا وان قمة مجلس التعاون السادسة عشرة المزمع عقدها في مسقط في ٤ ديسمبر ١٩٩٥ سوف تعيد الى الاذهان اجواء قمة العام الماضي في المنامة التي غطت عليها انتفاضة شعب البحرين. كما ان آل خليفة يعدون للاحتفال بـ «العيد الوطني» الذي انطلقت فيه الانتفاضة على اشدها في العام الماضي. وقد اعلن بعض فصائل المعارضة ذلك اليوم «يوم الشهداء» لاحياء ذكرى شهداء الانتفاضة الذين سقطوا على ايدي جهاز الامن الذي يديره ايان هندرسون. ويتوقع تفاعل الشعب مع ذكرى شهدائه الابطال الذين سقطوا برصاص جهاز القمع الخليفي.

وبالرغم من انتهاء الاضراب والاعتصام، فان الحضور الشعبي في الساحة اصبح حقيقة لا تستطيع الحكومة تجاوزها، وكذلك الاجماع الوطني الذي تمثل خلال الاعتصام والاضراب بالوفود الشعبية من كافة قطاعات شعب البحرين وبرقيات التضامن والمساندة. وبهذا فلم يعد امام آل خليفة الا واحد من خيارين: فاما القبول بتلبية مطالب الشعب قبل حلول شهر ديسمبر المقبل او استمرار التوتر الداخلي بشكل قد يفوق ما حدث في الشهور العشرة الماضية.

٦ نوفمبر

● في تطور خطير للغاية اعلنت حكومة البحرين يوم امس فرض حالة الطوارىء في البلاد لمنع استمرار المطالبة السلمية بعودة العمل بدستور البلاد. جاء ذلك في بيان اصدرته وزارةالداخلية ونشرته وسائل الاعلام المحلية. وجاء في البيان ان وزارة الداخلية «ستقوم باتخاذ التدابير المناسبة لمنع وتفريق اي تجمهر او تجمعات غير مشروعة». كما نشرت الصحف الحكومية مثل «الايام» و «اخبار الخليج» الاجراءات التي ستتخذها وزارة الداخلية لفرض حالة الطوارىء التي تمنع التجمهر وتحظر اي نشاط ثقافي او سياسي لا يتناسب مع توجهات العائلة الحاكمة. ونشرت تفصيلات القوانين التي وضعتها وزارة الداخلية لقمع الحريات العامة مثل حرية التجمع والتعبير عن الرأي والمشاركة السياسية، وهي قوانين وصفها احد المحامين البحرينيين مؤخرا بانها «ارهابية وقمعية وتعسفية» واضاف انها «تعبر عن عقلية متخلفة تعيش في القرون الوسطى ولا تعترف بالتطور البشري في المجالات الاجتماعية والسياسية».

جاء هذا التطور في اليوم الذي استدعت فيه وزارة الداخلية القادةالشعبيين الذين انهوا اعتصامهم واضرابهم عن الطعام احتجاجا على تلكؤ الحكومة في الوفاء بالتزاماتها تجاه الشعب طبقا للاتفاق بينها وبين قادة الانتفاضة الذين كانوا في السجن. وقد ذهب القادة الشعبيون وفي مقدمتهم الشيخ عبد الامير الجمري الى مركز شرطة مدينة عيسى ومعهم عدد من المحامين الذين طلبوا الحضور معهم ليكونوا شهودا على المحضر. واستقبلهم في المركز عدد من مسؤولي وزارة الداخلية وهم عبد العزيز عطية الله آل خليفة، رئيس لجنة التحقيق التي اشرفت على اعتقال حوالي ٥٠٠٠ من المواطنين وتعذيب بعضهم حتى الموت، واحمد عبد الرحمن بوعلي، مساعد ايان هندرسون للشؤون الادارية، وعبد الله المسلم وثلاثة آخرون من القسم الخاص. وفي اللقاء المذكور وجه المسؤولون الامنيون تحذيرات الى قادة الشعب وطالبوهم بما يلي:

١ – عدم الصلاة جماعة في غير مناطق السكن
٢ – عدم الاتصال بمنظمات او شخصيات في الداخل او الخارج
٣ – عدم اصدار منشورات او بيانات
٤ – عدم الاتصال بوكالات الانباء
٥ – عدم التجمع بدون تصريح رسمي من وزارة الداخلية
٦ – عدم تدخل الحوزة العلمية في الامور السياسية، والا تعرضت للتفتيش ومصادرة المحتويات في في خلال ٢٤ ساعة.

وبعد ان انتهى عطية الله من توجيه «تعليماته»، طلب من المحامين الخروج لانه يعرف ان ما يذكره مخالف للقوانين والاعراف المحلية والدولية. وقد ذكر القادة في ردهم انهم لم يقوموا باي نشاط مخل بالامن وان ما قاموا به هوحق من حقوقهم وذلك بالتعبير السلمي عن مطالبهم وان ما قاله ليس ملزما لهم. وطالبوا المسؤولين بتقديم ما لديهم من تعليمات مكتوبة وموقعة من قبل وزارة الداخلية. وقال القادة انهم اثبتوا قدرتهم على السيطرة على الشارع منذ اخلاء سبيلهم في منتصف اغسطس، وان الحشود التي بلغت في ذروتها ٨٠ الف مواطن لم تؤد الى حدوث اي خلل في الامن. هذا بعكس السياسات الحكوميةالتي ساهمت في توتير الاجواء حتى ما قبل اطلاق سراح بعض السجناء.

وبهذه الاجراءات يصبح المسرح معدا لمزيد من المفاجآت في الايام والاسابيع المقبلة. ويتوقع ان تغطي احداث البحرين مرة اخرى على قمة مجلس التعاون المزمع عقدها في العاصمة العمانية، مسقط في مطلع الشهر المقبل. وفي الوقت الذي سعت فيه سلطنة عمان لاضفاء طابع الاستقرار والامن في البلاد وانتهاء ذيول ازمة اعتقال عدد من الاسلاميين العام الماضي وذلك باصدار عفو سلطاني عن جميع المعتقلين، فان آل خليفة مستمرون في تصعيد الازمة في البلاد بتكريس حالة الطوارىء وتطبيق القوانين العرفية واستمرار الاعتقالات والمحاكمات وقمع الحريات. وفيما الغت الكويت محكمة امن الدولة، فان حكومة البحرين كرست نشاط محكمة امن الدولة على صعيد يومي وتقوم بتطبيق قانون امن الدولة بشكل غير معهود في المنطقة. وفيما الغت قطر الرقابة على الصحافة المحلية فان آل خليفة كرسوا سيطرتهم على الاعلام المحلي واصبح وزير الاعلام هو الذي يدير الصحف اليومية على الصعيد العملي. وهكذا تظل القمة الخليجية والوضع في البحرين في تدهور مستمر، ولا يستبعد ان تنفجر الاوضاع مجددا بشكل اوسع خصوصا وان آل خليفة اثبتوا للعالم كرههم لكل ما هو قانوني ودستوري سواء على الصعيد المحلي او الدولي.

هذا وقد بعث اللورد ايفبوري يوم امس رسالة الى وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني، جيريمي هانلي، طالبه فيها بالتدخل لمنع تدهور الامور في البحرين بشكل اكبر مما وصل الامر اليه الآن. وقال بعد ان استعرض التطورات الاخيرة: «اذا كانوا الآن اكثر اصرارا على عدم اعطاء اية تنازلات او حتى مناقشة الاصلاحات التي تقترحها المعارضة، فانني اخشى من حدوث عنف اكبر. وانني اخشى كذلك من ان رفض السلطات المطالب المعتدلة للشعب في عريضتهم، سوف يشجع اولئك الذين يريدون تغييرات اكثر راديكالية. ان على آل خليفة ان يتعلموا درسوا من البوربونيين والرومانوفيين (وهما عائلتان اوروبيتان لم تقبلا باصلاح الوضع السياسي الذي كانت المعارضة تطالب به) اذا كانوا يريدون الحفاظ على عرشهم.

١٠ نوفمبر

● في اثر الاعتصام والاضراب عن الطعام الذي نفذه سبعة من قادة الانتفاضة مؤخرا قام جهاز الامن البحريني بحملة تشويه كبيرة ضد هؤلاء القادة استعمل فيها اقذر الوسائل غير الاخلاقية. وجاء نشر الرسالة التي زعم جهاز الامن انها ارسلت من قبلهم الى الامير لتزيد الوضع توترا في البلاد بعد ان انتشرت قوات الشغب في مناطق البحرين خلال الايام القليلة الماضية. ونشر الرسالة المذكورة لا يؤكد رغبة الحكومة في اعادة الهدوء والاستقرار الى البلاد، بل يؤكد يأس الحاكمين من السيطرة على الامور من جهة وفقدانهم المصداقية بين ابناء الشعب وعلى الصعيد الخارجي من جهة اخرى. وكانت الحكومة قد سعت لتشويه سمعة القادة بعد خروجهم من السجن مباشرة بانكار وجود اي اتفاق بينها وبينهم. ولما فشلت في ذلك واتضح للشعب ان اطلاق سراح بعض المعتقلين كان في اطار ذلك الاتفاق، سعت في محاولة يائسة للنيل من مصداقيتهم لعرقلة بنود الاتفاق، وتوقفت فجأة عن اطلاق سراح المعتقلين. وبادر القادة للاضراب احتجاجا على تلك التصرفات، فقام جهاز المباحث بنشر الرسالة المذكورة المؤرخة في ٢٤ ابريل الماضي. وقد رد ابناء البحرين عمليا على تلك السياسة الهابطة بالالتفاف بقدر اكبر حول قادتهم حيث توجهوا بالآلاف الى صلاة الجمعة هذا اليوم في مساجد البحرين وهتفوا بتأييد القادة، فيما كان الغضب الشعبي ضد تصرفات آل خليفة يتصاعد ويهدد بانفجار الوضع العام. وقرأ القادة بيانا طويلا يشرح تفصيلات الاتفاق الذي تخلت عنه الحكومة مؤكدين ان الرسالة كتبت من قبل عناصر جهاز الامن الذين فرضوا عليهم توقيعها كشرط لبدء الحوار.

ويدرك المواطنون ان مباحث امن الدولة تمارس اساليب قذرة ضد المعتقلين، فتكتب ما تريده من اعترافات وتجبر المعتقلين على توقيعها، وان لم يفعلوا تضاعف تعذيبهم. وكما هو معروف فان القوانين الدولية تحرم الاعتماد على الاعترافات المنزوعة تحت التعذيب لتجريمهم، بينما فشل جهاز الامن الذي يديره الضابط البريطاني، ايان هندرسون، في توفير اية ادلة ملموسة ضد المعتقلين. ويدرك المواطنون ان كل ما يصدر عن هذا الجهاز الفاسد مرفوض، خصوصا بعد صدور شهادات دولية دامغة متمثلة في تقارير منظمات حقوق الانسان تدين حكومة آل خليفة وانتهاكاتها لحقوق الانسان. ويعلمون كذلك ان هناك وثائق كثيرة لدى هؤلاء القادة تؤكد وجود اتفاق بين الطرفين ادى الى اطلاق سراحهم وبقية الذين افرج عنهم، وان هذه الافراجات لم تأت بعفو من الامير الذي لا يجيد فن العفو والتسامح. فأمير البحرين يختلف عن جميع اقرانه الخليجيين. فالملك فهد بن عبد العزيز اصدر عفوين ملكيين عن المعتقلين في عام ١٩٨٦ و ١٩٩٣، والسلطان قابوس اصدر عفوا سلطانيا عن جميع المعتقلين السياسيين في مطلع هذا الاسبوع، وبدأ مع شعبه صفحة جديدة. وألغت حكومة الكويت محكمة امن الدولة لتزيل آثار التوتر الداخلي. وألغت حكومة قطر الرقابة على الصحافة المحلية وتعد العدة لاول انتخابات بلدية في البلاد. بينما شذ آل خليفة عن كل اقرانهم واصروا على استعمال لغة العنف والانتقام وشتموا أبناء شعبهم في الاعلام وبالوسائل الاخرى. ويقوم عناصر جهاز الامن هذه الايام بالاتصال بهواتف المعارضين داخل البلاد وخارجها ليشتموهم ويهددوهم ويتوعدوهم بلغة هابطة مليئة بالسباب والشتائم.

● وعلى صعيد آخر كتب اللورد ايفبوري، رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان البريطانية رسالة طويلة الى السيد جيريمي هانلي، وزير الدولة للشؤون الخارجية هذا اليوم حول تدهور الوضع في البحرين بعد سماعه بنشر الرسالة المذكورة قال فيها: «مرة اخرى أود ان اكرر قلقي من اتجاه تطور الاوضاع في البحرين. انه لأمر مأساوي ان يتراجع النظام عن المفاوضات حول مطالب المعارضة، والتخلي عن التفاهم الذي تم التوصل اليه، وكسر الثقة مع الشعب الذي ضبط اعصابه امام الاستفزازات الكبيرة بشكل يثير الاعجاب. لقد رجوتك في كل رسالة كتبتها لك في الاسابيع الاخيرة لكي تستعمل نفوذك من اجل دعم السلام والحل السياسي للخلافات بين الحاكم والشعب، على الاسس التي يفترض ان ندافع عنها».وطلب منه الاستمرار في الضغط على حكومة البحرين لتحقيق اهداف الشعب.

● ان هناك انزعاجا دوليا من سياسات حكومة البحرين، حتى في الاوساط التي تعتبر صديقة لآل خليفة. وقد بعثت مجموعة العمل بالكونجرس المختصة بحقوق المرأة في العالم رسالة مهمة في ٦ نوفمبر ١٩٩٥ الى امير البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، حول قضية فصل النساء من اعمالهن. وجاء في الرسالة التي وقعها عضوان بمجلس الشيوخ وآخران بمجلس النواب: «اننا نكتب لنعبر عن قلقنا العميق حول تعليق الدكتورة منيرة فخرو من عملها التدريسي بجامعة البحرين». وطالبوا الامير بان يأمر باعادة الدكتورة منيرة فخرو الى وظيفتها بجامعة البحرين، كذلك عزيزة البسام وحصة الخميري و«السماح لهن بممارسة حقهن المعترف به دوليا للتعبير عن آرائهن بحرية.». وكانت جمعية دراسات الشرق الاوسط في امريكا الشمالية قد بعثت رسالة الى امير البحرين في ١٩

يوميات الانتفاضة في شهر نوفمبر ١٩٩٥

اكتوبر الماضيحول الموضوع نفسه. وبعثت لجنة الحرية الاكاديمية العالمية رسالة مماثلة الى امير البحرين في ٢٧ اكتوبر الماضي. وسبقتها رسالة طويلة من منظمة «هيومن رايتس ووج» في ١٣ اكتوبر الماضي الى الامير تناشده اعادة المفصولات الى اعمالهن.

● وقد عبر احد الدبلوماسيين الامريكيين مؤخرا عن قلقه ازاء استمرار الوضع المتوتر في البحرين مؤكدا انه انعكس على الوضع الاقتصادي. وقال:«كنا نستلم ثلاث طلبات اسبوعيا من شركات الاستثمار الامريكية التي ترغب في العمل في البحرين، ولكن منذ يناير الماضي لم نستلم طلبا واحدا. فكل شيء يذهب الى دبي»

١٨ نوفمبر

● استمر التوتر في البحرين في الايام القليلية الماضية بعد ان بدأ جهاز الامن يمارس سياسة جديدة تقوم على اساس ابتزاز المواطنين. ويشن هذا الجهاز الذي يرأسه الضابط البريطاني ايان هندرسون حملة تشويه وتشويش غير معهودة في البلاد ضد الشخصيات الفاعلة بهدف النيل من مصداقيتها. وقد تجاهل الشعب هذه السياسة بالالتفاف اكثر حول رموز المعارضة سواء في الندوات التي تعقد ام في المساجد والنوادي وغيرها. وقد اكد الشيخ عبد الامير الجمري يوم امس في خطبة الجمعة: « ان اهداف هذا التوجه واضحة معتدلة موضوعية، لا نريد اسقاط الحكم ولا زعزعة الامن، بل كل ما نريده تحقيق الامن والاستقرار. وما هي هذه الاهداف؟ انها ـ كما اعلنت مرارا وتكرارا ـ تفعيل الدستور وعودة الحياة النيابية، واطلاق سراح كافة المعتقلين، وعودة المبعدين». هذا هو الحد الادنى من المطالب التي تتفق قوى المعارضة على الاستمرار في المطالبة بها وعدم المساومة عليها. ولم يعبر سياسي واحد قط، سواء كان بحرينيا ام اجنبيا، عن اعتراضه عليها. وحتى حكومة البحرين لم تصرح ولو مرة واحدة بشأنها، ولكنها اعتبرت ان اي تحرك سلمي لتحقيقها تهديدا لامن الدولة لكي تبرر الاعتقال والتعذيب والقتل.

● ويسود الوضع هذه الايام هدوء حذر، فيما ينتظرالشعب مبادرة حكومية لكسرالجمود. ويقول دبلوماسي مطلع في لندن: ان الحكومة لا ترى ضرورة للاستعجال في اتخاذ اي قرار سوى قرار الاعتداء على الموطنين. وطالما ان حركتكم سلمية مفرطة في الهدوء والاعتدال. فان آل خليفة لا يجدون دافعا قويا للاستجابة لمطالبكم». غيران احد اقطاب المعارضة يقول: ان للصبر حدودا، ان المعارضة السلمية لن تستطيع السيطرة على الشارع اذا اتضح ان الحكومة مستمرة في رفض تفعيل الدستور، وان هناك اطرافا تدعو لاسقاط النظام اذا لم يوافق على الوفاء من جانبه بما هو مسؤول عن تنفيذه في التعاقد السياسي الذي يمثله دستور البلاد. ان شرعية حكم آل خليفة مستمدة من الدستور، واذا لم يلتزموا به فانهم هم الذين يلغون شرعية حكمهم.

● وعلى صعيد آخر فقد اكد التفاف شعب البحرين حول قادة الانتفاضة مستمر وفي تصاعد. وحسب قول احد المحامين، فان الاعداد التي حضرت صلاة الجمعة يومامس في كافة مناطق البلاد كانت هائلة الامر الذي يؤكد التماسك الشعبي، وان محاولات جهاز الامن لم ينجح في محاولاته النيل من مصداقية قيادة الانتفاضة. وقد تجاهل الشعب ما قام به هذا الجهاز القمعي وقالوا انهم متمسكون بالمطالب والحديث الآن عن هذه المطالب وليس عن اي شيء آخر، وان الشعب لن يسمح لنفسه بالانحراف عنها. وقال ان حضور عشرات الآلاف يؤكد استمرار الحضور الشعبي على الساحة السياسية المرشحة للمزيد من المفآجات في الاسابيع المقبلة.

● هذا وقد استمر جهاز الامن في استفزاز المواطنين. ففي ١٢ نوفمبر اوقف عناصرالامن باصا كان ينقل الطلاب الى منازلهم بعد انتهاء دوام المدارس بالقرب من منطقة القدم. وقاموا بضربهم بشراسة ووحشية بدون اي مبرر. وقد ادت تلك الحادثة الى توتر شديد في الاوضاع وكاد الموقف ينفجر بعنف ضد المعتدين. كما ان قوات الامن تمارس هذه الايام اساليب رخيصة من خلال حرب نفسية دنيئة تقوم فيها بالذهاب الى بيوت رموزالمعارضة في اوقات متأخرة من الليل، وتبدأ بدق الابواب بشدة وازعاج. وقد تكررت هذه التصرفات واصبحت موضع استهزاء المواطنين. وفسر البعض ذلك بانه تعبير عن خيبة امل السلطة في الحصول على دعم شعبي لسياساتها ويأسها من وجود اية ارضية للاحترام بين الشعب وآل خليفة. ويشعرالكثيرون ان استمرار هذا الوضع سوف ينتهي الى عواقب ليست لصالح النظام.

● وعلى صعيد آخر قام جهاز الامن باعتقال ثمانية اشخاص من منطقة كرزكان في الآونة الاخيرة. ولم يطلق سراحهم حتى الآن. وتسعى الحكومة لاقناع بعض الوجهاء بكتابة رسالة الى الامير تستعطفه فيها وتطلب منه اطلاق سراح بعض السجناء كمخرج من الازمة السياسية التي وجدت الحكومة نفسها فيها. غيران الرأي العام السائد يرفض التقدم باي استعطاف الى الامير او غيره لاطلاق سراح المواطنين المحتجزين بدون سبب مشروع، والذين يعتبرهم الشعب رهائن بايدي آل خليفة.

٢٢ نوفمبر

● أبلغت حكومة البحرين قادة الانتفاضة مؤخرا تهديدا بانها مستعدة لممارسة العنف بأقصى حدوده. وعلى حد تعبير الرسالة الشفوية التي أبلغت الى قادة الانتفاضة قبل يومين، فان الحكومة تخطط لـ«حمام دم» اذا ما استمرت المعارضة في مطالبتها بعودة العمل بدستور البلاد المعلق منذ عشرين عاما. وقد نقل الرسالة احد اعضاء مجلس الشورى الذي يعمل وسيطا بين آل خليفة والقادة الشعبيين. ومع انه ينقل رسائل العائلة الحاكمة الى هؤلاء القادة ثم ينقل رد فعلهم الى آل خليفة فانه يصر على انه ليس وسيطا بل «فاعل خير». ويفسر ذلك بانه استمرار لسياسة العائلة الحاكمة التي لا تريد الاعتراف بوجود شعب له مطالبه المشروعة، وتخشى ان يفهم من اعترافها بالوساطات ان يفهم ذلك انه ضعف من جانبها. ويرى المطلعون على الامور ان هذه العقدة سوف تعرقل مساعي حل الازمة القائمة لان الحكومة تصر على «الحفاظ على هيبتها»

الكثيرون مسؤولة عن تخلف البلاد سياسيا وامنيا واقتصاديا، ويأملون ان تدرك الحكومة مخاطر هذه السياسة.

وتنظر المعارضة الى تهديدات الحكومة باستعمال العنف بقلق بالغ، ويحملونها مسؤولية ما قد ينجم عن ذلك من تردي الاوضاع الامنية في البلاد. وكانت المعارضة تأمل ان تكون الحكومة قد أدركت خطورة اللعب بالحديد والنار وتبادر الى الاستجابة الى المطالب السلمية للشعب وفي مقدمته عودة العمل بالدستور.

وقد رد الشيخ الجمري بقوله: ما هذه الحكومة التي تهدد شعبها بالقتل؟

● وعلى اثر خطبة الجمعة التي ألقاها الشيخ الجمري في١٧ نوفمبر والتي اكد فيها الطبيعة السلمية للمعارضة مع الاصرار على المطالب الشعبية، كتب اللورد ايفبوري، رئيس لجنة حقوق الانسان التابعة لمجلسي البرلمان واللوردات البريطانيين رسالة الى وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، جيريمي هانلي، في ١٨ نوفمبر يطلب منه الضغط على حكومة البحرين للاستجابة للمطالب السلمية العادلة التي تطرحها المعارضة. وجاء في الرسالة: «حسب علمنا، فانه لم يكن هناك استجابة لمطالب قادة المعارضة، التي تدعمها قطاعات كبيرة من الرأي العام. وكما قلت سابقا، فان هناك خطرا من بروز قوى أكثر راديكالية اذا استمر الامير في تجاهل المطالب المعقولة من قبل قادة المعارضة الهادئين، وسوف يؤثر ذلك على استقرار البحرين. انني اعلم ان الامير سوف يستمع الينا، كأصدقاء قدماء، وألتمسك مرة اخرى باسداء النصيحة اليه، ليس للدخول في حوار عام، بل بدعوة القادة الخمسة لمناقشة المطالب معهم: عودة الدستور والبرلمان، عودة المنفيين، العفو عن السجناء السياسيين وازالة العوائق امام حرية التعبير والتجمهر».

● وعلى صعيد آخر فان هناك قلقا من استمرار المحاكمات، حيث قدم ٢١ معتقلا الى المحاكمة يوم امس (٢١ نوفمبر) الى محكمة امن الدولة بتهم تتعلق بمشاركتهم في المسيرات السلمية التي حدثت في الشهور الماضية.

● وقد دعى قادة الانتفاضة الشعب الى الاعتكاف في المساجد والدعاء بالافراج عن المعتقلين وخصوصا عيسى احمد قمبر المحكوم بالاعدام. ومن المقرر ان تنظر المحكمة في الاستئناف الذي قدمه محاموه ضد قرار المحكمة في ٤ يوليو الماضي باعدامه بتهمة ملفقة تتعلق بمقتل احد افراد قوات الشغب. وكان اثنان من المتهمين في القضية قد حكم عليهما بالسجن مدى الحياة، وعشرة بالسجن عشر سنوات واربعة آخرين بالسجن لمدة خمسة اعوام. ويأتي الاعتكاف في المساجد في الوقت الذي كثفت فيه قوات الشغب وجودها في مناطق مختلفة من البلاد بعد ان وجه آل خليفة التهديدات بـ«حمام الدم». وما تزال المعارضة مصرة على نهجها السلمي في المطالبة بالحقوق المشروع للشعب.

٢٣ نوفمبر

● دعت سفارة البحرين بلندن الى حفل عشاء بفندق «كافيه رويال» كجانب من نشاطها الهادف لتوثيق علاقات الحكومة بالمسؤولين البريطانيين. ودعي الى الحفل كل من نيكولاس سومز، وزير مبيعات السلاح البريطاني، والسير ديفيد ستيل، رئيس حزب الاحرار السابق. وقد تحدث الرجلان، فكان الاول يطرح كل ما تريد حكومة البحرين طرحه امام الضيوف الذين هم اعضاء بجمعية البحرين. ولكن ديفيد ستيل، تحدث عن مشاهداته الاخيرة في البحرين بشكل عام. وقبل الانتهاء من حديثه اشار الى القلق الذي يساوره ازاء تقرير منظمة العفو الدولية بشأن حقوق الانسان في البحرين. وقد تسبب ذلك في حرج كبير للسفارة التي كانت تأمل ان تمر الليلة بسلام. هذا في الوقت الذي كان فيه عدد من المنفيين البحرينيين يوزعون منشورات معارضة للحكومة عند مدخل الفندق. فكان كل ضيف يدخل ومعه ملف عن احداث البحرين.

٢٤ نوفمبر

● في خطبة الجمعة هذا اليوم، كرر الشيخ عبد الامير الجمري المطالب الشعبية قائلا: «ان اي طرح اذا اريد له النجاح فلا بد ان يتوفر على العناصر التالية: الشمولية بحيث يشمل كل الامة بمختلف فئاتها ومذاهبها وانتماءاتها السياسية، والدستورية فأي طرح يفتقد الغطاء الدستوري فهو قاصر»

ثم وجه رسالة مفتوحة الى وزراء الداخلية ووزراء الدفاع الخليجيين الذين عقدوا اجتماعاتهم في البحرين مؤخرا قال فيها: اننا اناس مسلمون، ولسنا فوضويين ولا عنفيين... واضاف: ان مطالبنا سلمية وهي اطلاق سراح جميع المعتقلين وعودة المبعدين وفتح باب الحوار لحل المطالب السياسية العالقة وعلى رأسها البرلمان.

وتطرق الشيخ الجمري الى موضوع السجناء وقال: من خلال زياراتنا لاهالي السجناء والمعلومات التي تردنا من داخل السجن أرى نفسي ملزما ان اثير للحس الوطني حاكما ومحكومين حالة المعاناة التي يعيشها السجناء والمعتقلون واهاليهم، وذكر من صور المعاناة ما يلي:

١ ـ سجناء يعيشون اوضاعا مأساوية في غرف صغيرة مغلقة من جراء عدم الرفق بهم والتوسعة عليهم، وموقوفون يضربون عن الطعام توسلا للتوسعة عليهم والرفق بهم فيكون مردود ذلك التضييق عليهم والتشديد في اساءة التعامل معهم.

٢ ـ سجناء يفقدون أعز ذويهم كالأب والأم وهم يعيشون قسوة السجن وألم البعد والفراق.

٣ ـ سجناء قضوا في السجن قرابة الاربعة عشر عاما بعيدين عن اسرهم واولادهم.

٤ ـ سجناء اعتقلوا أثناء فترة حمل زوجاتهم، وانجبت الزوجات، وكبر الاولاد، وربما تزوج بعض بناتهم وهم لا يزالون قابعين في السجن سنين وسنين.

٥ ـ عدد من عوائل السجناء المعتقلين يعيشون دونما كافل او معيل، يعانون شظف العيش وقسوة الحاجة.

ثم طلب من المصلين الدعاء للمعتقلين وخصوصا عيسى احمد قمبر المحكوم بالاعدام، الذي

صراع الدولة والقبيلة في البحرين

الدولة الوطنية تعتمد مبدأ تحقيق الاجماع والرضا (تقريرالمصير) بين اطراف متضاربة ضمن مجموعة من الناس يعيشون في اماكن متقاربة مؤطرة بحدود معينة. ومن اجل تحقيق الرضا والاجماع السياسي تسعى هذه المجموعة البشرية لايجاد ثقافة مشتركة تضمن العيش المشترك الذي يقبل بالتنوع في الآراء والافكار. والمحور الاساس في الدولة الوطنية هو كما اشرنا «الاجماع»، اي تحقيق قدر مقبول من الهوية المشتركة والروح الوطنية لتوجيه العناصر المتضاربة في المجتمع باتجاه التعاون العقلاني والايجابي من خلال المنظمة ومؤسسات محكومة بعقد (اتفاق) اجتماعي يطلق عليه اسم «الدستور». والعقد الاجتماعي يعني ان السيادة حق للشعب، غير قابل للسلب اوالمصادرة ولا يحق لاية جهة، حتى ولو كانت حكومة منتخبة ان تدعي لنفسها نصيبا من السيادة او ان تشرع قانونا معينا لمنح نفسها صلاحيات «استثنائية» دائمة او مؤقتة اذا كان في ذلك القانون تغاض لآراء الناس او استبدال سيادة الشعب بسيادة شخص او فئة معينة. الحكومة اساسا تمارس فعل السيادة نيابة عن الجهة التي عينتها والتي يمكنها محاسبة الحكومة على افعالها والتي تستطيع ازالة الحكومة في حال انتهاجها نهجا مخالفا لما تم الاتفاق عليه عند الانتخاب اوالتعيين.

فالدولة اذن تعني الاطار السياسي العام والثابت الذي ينظم الانظمة والمؤسسات (بما في ذلك الحكومة) التي تنظم مجموعة من الناس عبر منح عدد من افرادها صلاحيات محددة دستوريا لرعاية المصالح العامة للجميع. وتقوم هذه الدولة على اعمدة وظيفية، مثل الشرطة، الجيش، الخدمة المدنية، الوزارات، المؤسسات العامة، البرلمان، وجميع المرافق الضرورية لاقامة كيان مدني وسياسي. ومن المفترض ان تكون هذه المؤسسات مناطق محايدة ولا تنحاز لفئة في المجتمع على حساب فئة اخرى. ومن اجل ان يؤدي المواطن واجباته تجاه الدولة ويحفظ امنها تلتزم هذه المؤسسات بحقوق المواطن في المساواة امام القانون (المتهم بريء حتى تثبت ادانته) وعدم التمييز الاقتصادي، وتكافؤ الفرص، وتوفير الامن الشخصي، وعدم تعريض الاشخاص للتعذيب اوالمعاملة الحاطة بالكرامة، وتوفير التعليم والصحة وامكانية الوصول للمناصب القيادية بوسائل سلمية (ديمقراطية).

لو نظرنا الى هذه المفاهيم من وجهة نظر اسلامية نراها تتوافق مع ما ذكره القرآن الكريم والسنة المطهرة. كما نرى ان الكثير من المفاهيم قد نادى بها الاسلام ولو ان التعبيرات قد تختلف. فمثلا مفهوم فصل السلطة القضائية عن السلطات الاخرى نرى له تطبيقا عمليا في قصة اليهودي الذي سرق سيف الامام علي(ع). وعندما اراد الامام سيفه وقف هو واليهودي امام القاضي الذي حكم بملكية اليهودي للسيف، مما حدا باليهودي ان يعلن اسلامه لما رآه من سواسية الناس امام القانون. وكذلك نرى مفهوما يتناغم مع الاطروحة الديمقراطية في الآية الكريمة: «وامرهم شورى بينهم». اما مفاهيم حقوق الانسان فلا يجهل احد ما سطره الذكر الحكيم والسنة المطهرة من احترام للانسان (المرأة والرجل) وتكريمه واعطائه الحق الكامل في حرية التفكير وتحديد المصير.

ان مختلف التجارب الاسلامية وغير الاسلامية التي تتخذ من الشعب سندا لشرعيتها تلتقي حول ضرورة انتخاب السلطات التشريعية والتنفيذية وخضوع الجميع للقانون.

البحرين بين العنصرة والتقليد

منطقة الخليج منطقة استراتيجية في العالم. في الماضي عندما كانت بريطانيا القوة العظمى في العالم، وجدت في منطقة الخليج اهمية جغرافية ومحطة رئيسية لشركة الهند الشرقية. ومن اجل رعاية هذه المصالح التجارية سيطرت على السواحل الخليجية وقضت على القرصنة لضمان سلامة حركة السفن واجبرت القبائل على تسليم جميع شؤونها الخارجية والعسكرية للمقيم السياسي في الخليج، وتدخلت في الشؤون الداخلية لضمان سيطرتها الكلية. وكان شعارها الاول والاخير هو الحفاظ على الوضع القائم ومقاومة اي نوع من التحديث السياسي. وعندما اهتزت الاوضاع بعد الحرب العالمية الاولى شرعت بريطانيا في تنفيذ بعض الاصلاحات الادارية في البحرين كتكوين البلدية والشرطة وبعض الدوائر التنفيذية. الا ان بريطانيا وقفت موقفا رافضا لكل المحاولات التحديثية وواجهت الحركات الوطنية الداعية لاقامة انظمة ديمقراطية بحجج متعددة كمواجهة المد الناصري في الخمسينات. والشيوعي في الستينات والاسلامي في الثمانينات.

وفي الثلاثينات من القرن الحالي بدأ الوجود الامريكي يظهر الى الساحة بعد اكتشاف النفط الذي لم تلتفت بريطانيا لتواجده الا بعد ان حصل الامريكان على امتيازات التنقيب والانتاج. وجاءت الحرب العالمية الثانية لتهمش القوة العظمى البريطانية وتفسح المجال امام القوة العظمى الامريكية.

النفط الخليجي اليوم يمثل ثلثي الاحتياطي العالمي ويوفر ثلث احتياجات اوروبا وستين في المائة من احتياجات اليابان. وبمعنى آخر فان منطقة الخليج اصبحت جزءا اساسيا من الاقتصاد الرأسمالي الصناعي العالمي. في الوقت نفسه لا يوجد في التركيبة الخليجية اي من العناصرالاساسية التي تقوم عليها هذه الدولة الصناعية العالمية. فلا يزال المجتمع الخليجي مجتمعا استهلاكيا بالدرجة الاولى ويعتمد على الايدي الاجنبية في تسيير الكثير من شؤونه.

ويتعقد الامر اكثر في البحرين نظرا لتسييس الوظائف والاعمال (في الوقت الذي تتواجد فيه طبقة عاملة فريدة من نوعها في الخليج)، ونضوب الموارد الطبيعية مما يستدعي اعادة النظر في طريقة الحكم غير الملائمة لعالم اليوم. فلابد من وضع حد لاحتكار جميع السلطات والثروات. ولابد من الاعتراف بدورالمواطن. فالمواطن الصالح ليس من يتزلف للسلطان ويبيع ضميره. ولابد من اعطاء الشعب حقوقه، اذ ان الحقوق معدومة. ولابد من وضع حد للتجاوزات الحكومية، فليس كل ما يقوله الحاكم او الوزير هوالقانون، اذ ان دستورالبلاد يشترط موافقة المجلس الوطني (المعطل عن العمل منذ عشرين عاما) على كل قانون لكي يصبح دستوريا. ان ما يحصل عليه المواطن ليس منحة وهدية من الحاكم وانما حق طبيعي ودستوري (مدني). والمعارض السلمي لا يجوز اعتقاله او مطاردته او نفيه او قتله تحت التعذيب او سجنه ثلاث سنوات بدون تهمة او محاكمة بل الواجب توفير حرية التعبير عن الرأي حسب ما نص عليه الدستور.

ان ما يحدث في البحرين من حركة دستورية واجماع وطني يهدف الى ضمان حقوق وأمن المواطن لكي تضمن الدولة حقوقها وامنها. والفرصة المتوفرة اليوم قد لا تتوفر غدا. اذ ان المعارضة العقلانية قد اعلنت مرارا وتكرارا ان الهدف المرجو هواعادة الحياة الدستورية في البلاد لكي يمكن للمواطن والحكومة الدخول في عهد جديد يحفظ استقرار البلاد ويخرجها من التخلف السياسي العاجز عن حفظ أمن الدولة وأمن المواطن.

«برايفيت آي» تتهكم بحكومة البحرين

كتبت مجلة «بريفيت آي» البريطانية تعليقين على الاوضاع في البحرين في عددها الصادر ١٧ نوفمبر ١٩٩٥ جاء في الاول ما يلي:

ان الرجل المفضل في المناطق الاجنبية هو امير البحرين. انه كريم جدا بتلك الساعات الرولكس.

المشكلة الوحيدة هي انه قد يتحدث بدون حدود. واحيانا يخطيء في كلامه كما حدث عندما استضاف الزعيم السابق لحزب الاحرار، ديفيد سبيل، ومستشاره، الدكتور أتول، ليس من فترة طويلة.

فخلال محادثة قصيرة مؤنسة، سأل السير ديفيد صاحب الثروة (بدلا من صاحب العظمة) عما اذا كان يخطط لزيارة لندن في وقت قريب. فأجاب الامير: «كلا، أشك في الامر ... انني لا أحب لندن كثيرا هذه الايام، فهناك هنود كثيرون فيها».

كان هناك صمت محرج لان الدكتور أتول هندي الاصل. ولكن لون بشرته بيضاء وكان يلبس نظارات. وانا متأكد ان الامير لم يتأثر. وفي الحقيقة فانني اعرف انه لم يتأثر لانه اعطى الدكتور أتول ساعة روليكس».

وجاء في القطعة الثانية:

«ان قلق الحكومة حول الاستبداد في نيجيريا لم يتوسع ليصل السعودية ودول الخليج المجاورة، وهي البلدان التي اهم ما يساور وزارة الخارجية بشأنها هو مراقبة الاصوات المعارضة. فنشاطات المعارض وزير الخارجية، مالكوم ريفكند، كان آخرها يشجب المسعري لـ «القيام باعمال تخريب» (بشجبه الديكتاتورية). كما لم يكن هناك اي احتجاج من وزارة الخارجية حول المعاملة القاسية في الامارات العربية المتحدة (وليس الكويت، كما نشرنا في العدد السابق) لخادمة فيلبينية حكم عليها في البداية بالاعدام ثم تقرر ان تجلد مائة جلدة، لقيامها بطعن مخدومها عندما حاول اغتصابها. فالعقود العسكرية السخية مع البلدين خففت حماس الوزراء لحقوق الانسان.

وهذه السياسة اصبحت تشمل البحرين ايضا. فبعد زيارة مؤخرا الى ذلك البلد، حيث لم يصوت احد منذ ١٩٧٥، وحيث هناك مئات المعتقلين في السجون، احتج نيكولاس (السمين) سومز، وزير السلاح، لدى هيئة الاذاعة البريطانية، بان تغطية «الخدمة الدولية» World Service لشؤون البحرين كانت محرجة للنظام، وبالتالي للحكومة البريطانية.

اما بيرت ماب، وهو كاتب متميز حول البحرين، فقد طرد مؤخرا من «جمعية البحرين» البريطانية للاعلان عن معارضته للنظام. ولم يضايق طرده «السمين» الذي كان الضيف المكرم في حفل عشاء جمعية البحرين في ١٤ نوفمبر. ومن بين الضيوف السابقين وزيرا مبيعات السلاح السابقان المشهوران (صيغة تهكم لان الوزيرين اشتهرا بفضائح مالية)، ارتشيبالد هاميلتون وجوناثان

من أوراق السجن (٣):

لا.. لن أعترف

كلما استرجعت ذاكرتي وبدأت قراءة أوراق السجن التي في ذهني ازداد ضغط تلك المعاناة على نفسي... أليس هناك نهاية لذلك الكابوس الحزين الذي لا يكاد يفارقني حتى يعود كأقوى ما يكون. ما سر ذلك الكابوس؟ وهل سأظل أسيرا له طوال حياتي؟ لماذا تتراقص امامي صور التعذيب كل يوم، بل كل ساعة بل كل لحظة؟ هل قدري ان ابقى سجين تلك الحقبة السوداء التي قضيتها خلف القضبان؟ ما أكره صورة فليفل وهو يترنح كالمنتصر امام الرهائن التي لا حول لها ولا قوة، وما أعظم صمود شباب الانتفاضة برغم التعذيب الرهيب وشراسة الجلادين . قبل بضع ليال جاؤوا بشاب يافع لم يتجاوز الخامسة عشرة من العمر وهو بين الحياة والموت، فاحتوشته كلاب السلطة ومزقت جسده بالركل والضرب. كان الشاب صامتا لا يتفوه حتى بكلمة «آه». أصروا عليه ان يعترف بانه هو الذين كتب شعارات تطالب بالدستور وتشجب سياسات الحكومة، وانه هو الذي يحرض الآخرين على التظاهر، فلم يكن لهم ما أرادوا. ما تزال صورة البطل الشامخ تتراءى أمامي وهو يستقبل المباضع بالصبر والتحمل وازدراء المعذبين. حسبت انني اعيش عهد الرسالة الاول وبلال ملقى على الارض يستقبل الضرب والتعذيب بروح صابرة مطمئنة. أترى التاريخ يعيد نفسه؟ قرأت كثيرا عن الحجاج وسراديب العباسيين وقصص التنكيل والاستعباد، ولكنني لم أدرك معناها الا في الشهور الستة التي قضيتها بين ايدي اعداء الشعب.

ما شأني وشأن «منبر الجمعة»؟ كانت هذه آخر اكلمات التي تفوه بها احد الابطال قبل ان يحتوشه الوحوش ويشير فليفل الى الجلادين الواقفين خلفه فيهوون عليه جميعا بالضرب والركل، وما هي الا لحظات حتى كون هذا الشاب معلقا بخشبة ثقيلة ادخلوها بين يديه المقيدتين وركبتيه، ووعلقوها على حاملين. سألت بعض من معي في الزنزانة عن «منبر الجمعة» فقال انها نشرة كانت تصدر مرة في الاسبوع وتهتم بما يقال في خطبة الجمعة في مساجد البحرين، ولم تكن غير ذلك. صمت قاتل يسيطر على غرفة الموت. كنت وقتها أتأمل في جدران تلك الغرفة. يقال ان هذه الغرفة شاهدة على تمزيق جسد جميل العلي قبل ثلاثة عشر عاما، وهو الذي أغاظ المعذبين بصمته حتى كان رئيسهم يصرخ في وجهه: هل خرست؟ تفوه بكلمة واحدة وسوف نطلق سراحك. صمت كامل ... أترى هذه الدماء التي تصبغ جدران غرفة الموت هي بقايا من دماء محمد حسن مدن الذي لقي ربه قبل عشرة اعوام في غضون ثماني ساعات من اعتقاله؟ ليس لدي اي جواب وانا الذي عرفت هؤلاء جميعا وحضرت تشييعهم وقرأت القرآن على ارواحهم. يقولون ان حميد قاسم مر بهذه الغرفة ايضا، وانها شهدت بتر اصابعه، ولكن كيف يكون ذلك وقد وجدت تلك الاصابع في زاوية من زوايا المدرسة التي قتل فيها؟ ربما ان الجزارين ذهبوا الى هناك واخذوا مباضعهم معهم ليمثلوا بالجثة امام مرأى الاولاد الذين كانوا يشاهدون ما يحدث. لم أعد اعرف الحقيقة الكاملة، وكل ما أعرفه ان قافلة المجاهدين من بني قومي كانت تمر كل يوم بهذه الغرفة. المكان لم يتغير .... والوجوه الكالحة ما تزال تؤدي الدور المسرحي نفسه، والضحية واحدة في كل مرة... انها الضمير والاخلاق والنفوس البريئة.

كنت ألحظ شعاع الشمس يتسلل الى الغرفة من كوة صغيرة في احدى زوايا سقفها على استحياء. سألت ذلك الشعاع الذي كان يبدو باهتا عما يجري خارج هذه الزنزانة، فخاف على نفسه ولاذ بالصمت وكأنه يقول: الحيطان لها آذان. ولكنه عندما هم بالرحيل أوحى الي ان البلاد تموج بأهلها وان ثمة عساكر قد جاءت من اليمن والاردن ومصر لتحمي العرش المتهاوي. سألته عن المواطنين ومعنوياتهم، وعما اذا كان الخوف قد تسرب الى نفوسهم، ففهمت من ايحاءاته ان الناس بخير وان أزلام النظام هم الذين ترتعش فرائصهم. اليت عليه الا ان يأتيني بالاخبار لكي لا اختنق في ذلك المكان الضيق، وأنا لا أسمع غير الانين ولا أرى سوى الدماء التي ترسم على الحيطان مشاهد البطولة والصمود والاباء. كنت أقرأ في وجوه المعذبين كل يوم معاني الذل والهزيمة واليلم. وكلما ازداد حنقهم وحقدهم على ابناء الشعب ازددت يقينا بالنصر والغلبة. لماذا لا تتوقف هذه القوافل من المعتقلين؟ الى متى سيظل نظام فرعون يسوم الناس العذاب؟ كم رهينة لديه؟ كثيرا ما ساقني فضولي لطرح هذه التساؤلات على السجانين، وكثيرا ما كان الجواب مزيدا من الضرب والاهانة والسب والشتم. ولكنني كنت على ثقة بان الفجر سينبلج من جديد وان لدى هذه الامة من مقومات النصر ما يكفي لتحقيق ذلك ولو بعد حين.

سألت احد السجانين ذات يوم: ألديك أهل؟ فقال: نعم. قلت له: وزوجة؟ فأجاب بالايجاب. فقلت: وأطفال كذلك؟ فطأطأ رأسه. قلت له هل يعلمون انك تنفق عليهم من المال الذي تحصل عليه ثمنا لتعذيبك الابرياء؟ هل يعلمون انهم يعيشون على موت الآخرين؟ وان رخاءهم بسبب ضيق المحرومين؟ وأن ابتساماتهم عندما يأتيهم عائلهم بالهدايا تقابلها دمعة من يتيم أو آهة من أم ثكول أو فتاة مرملة؟ نظر الي نظرة شزر وقال: ابتعد عن وجهي والا ... سأظل أسأل وأسأل وأسأل، فلعلي أعرف الحقيقة. ما أعرفه حتى الآن ان هناك من البشر من يسعد بشقاء الآخرين ويهنأ بحزنهم ويعيش بموتهم. أولئك كالانعام بل هم أضل سبيلا.

استيقظت ذات ليلة على ضرب مبرح وركل في كل جوانبي، ولم أعرف السبب. سألت من معي بعد ان غادر الجلادون الزنزانة، فقالوا: عندما كنت نائما صرخت صرخة دوت في المكان وسمعها الجلادون: لا ... لن أعترف!

مقاومة

أفراحنا ... مقاومة
أحزاننا ... مقاومة
عجوزنا خمارها ... مقاومة
وشيخنا شبيته ... عكازه مقاومة
رمز التحدي والصمود والمقاومة
هدوؤنا وسلمنا يحمل في طياته مقاومة
حوارنا ... مقاومة
لانه يسحب من قبضتهم حقوقنا بعزة
من دون ان يظهر من قادتنا مساومة
زينتنا تقول: اننا هنا ..
أحياء بل أحرار جئنا
من ليالي الحزن والمقاومة
هتافنا ...
غناؤنا ...
تصفيقنا ...
قال لهم:
ان الشباب يحملون جذوة المقاومة
والبوق من سيارتي أطلقه ... مقاومة
اشارة النصر نعم ... مقاومة
وزفة السجين بالطبول ...
في الدروب يا أخي ... مقاومة
كل المسيرات التي جابت قرانا ...
ترفع الاعلام والاغصان والسعف
نعم نعم مقاومة
زيارة الشهيد ...
واحتضان جرحه الحبيب ...
روعة المقاومة
اذا هدأنا في السماء ...
نذكر السجين في أغلاله
لان تضحياته أحيت لنا المقاومة
وهكذا فكل عيشنا
من أجل حقنا ... مقاومة
كفاحنا، جهادنا، نضالنا
من أجل شعبنا ...
مقاومة
فليعرف النظام أنه ...
أمام شعب كله مقاومة

عام على الانتفاضة... وآل خليفة يهددون - التتمة من ص ١

كانت تلك المطالب لا تؤثر على امن البلاد ولا تشكل تغييرا جوهريا للنظام السياسي القائم. وليس هناك سوى حكومة آل خليفة في البحرين التي لا تؤمن بشيء اسمه الحوار او الاستماع الى المطالب او الاعتراف بوجود الشعب. ولقد هددت الشعب الشهر الماضي بانها مستعدة لـ «حمام دم لحماية هيبة الدولة». هذه التصريحات تعكس شعوراً بفقدان الشرعية وتعمق التوجه الدموي لهذه العائلة التي سفكت دماء الابرياء الذين لم يطالبوا الا بشيء ممكن وكان معمولا به من قبل. وضمن محاولاتها لخداع الناس وطمس الحقيقة كثيرا ما أشار آل خليفة الى السعودية بانها لا تريد عودة العمل بدستور البحرين. وترد المعارضة بان هذا شان داخلي لا علاقة له بالسعودية، فكما ان لحكومة الكويت الحق في العمل بدستورها ولقطر الحق في اجراء انتخابات بلدية ولعمان الحق في تشكيل مجلس شورى بصيغة يمتزج فيها الانتخاب بالتعيين فيجب ان يكون لحكومة البحرين الحق في اعادة العمل بدستورها المعلق. ويعلم الشعب ان السبب الحقيقي لعدم قيامها بذلك هو شعور رئيس الوزراء بانه غارق في الفساد المالي الى أذنيه وان اية محاسبة شعبية له سوف تكشف مدى ما يقوم به من سرقات لاموال الشعب. فهو يهيمن على الوضع التجاري والاقتصادي في البلاد ويسيطر على قطاع الوكالات للشركات الاجنبية، ويمتلك القطاع الفندقي في البلاد وتعطى للشركات التي يمتلكها لوحده او بالشراكة مع بعض التجار اغلب عقود الانشاء الحكومية. وما دام هذا الفساد موجودا فان رئيس الوزراء مستعد لحمايته حتى لو استدعى ذلك تحويل البلاد الى حمام دم.

لقد اثبتت المعارضة البحرينية نزعتها السلمية طوال الاثني عشر شهرا من الانتفاضة بوجه سياسة قمعية دموية ارهابية لم تشهد المنطقة مثلها على الاطلاق. فهل هناك بلد خليجي واحد اعتقل جهاز الامن فيه الاطفال وعذبهم واعتدى عليهم جنسيا؟ هل هناك بلد خليجي واحد قتل الاطفال تحت التعذيب؟ هل هناك بلد خليجي واحد اعتقل النساء وعذبهن وساومهن على شرفهن بدعوى الحفاظ على الامن؟ هل هناك بلد خليجي واحد ابعد مواطنيه من بلدهم وما يزال يمارس سياسة الإبعاد حتى اليوم؟ ان نظام آل خليفة متميز في كل شيء عن انظمة الخليج الاخرى. ولولا الطبيعة المتحضرة للمعارضة لكان الوضع في البلاد بشكل آخر. ولولا تحول قرارات المعارضة الكثير من العناء لمنع الرد الشعبي على ارهاب آل خليفة لدخلت البلاد مرحلة دموية خطيرة. فاي ضمير انساني يستطيع اقرار هذه السياسات القمعية؟

ان حكومات الخليج مطالبة بافهام آل خليفة ان سياساتهم مرفوضة لان تلك السياسات تشوه سمعة المجلس وتدخل المنطقة في انفاق ضيقة من العنف والضياع والتوتر. وان التعاون الخليجي يجب ان يكون مشروطا بحسن سلوك حكوماته. اننا لا نمانع ان تكون هناك محكمة خليجية تنظر في المظالم وتضع حدا لسياسات القتل والارهاب، لكي يثبت مجلس التعاون نفسه كمؤسسة قادرة على حل المشاكل الداخلية الخاصة بالمنطقة. واذا كان المجلس قد عجز حتى الآن عن حل مشاكل الحدود العالقة بين بعض بلدانه، فان عليه ان يبادر لمشاريع كبيرة يخرج بها من هذا الوضع المتشنج الذي لا يزداد الى توترا.

اما على صعيد المعارضة في البحرين فانها لا ترى مخرجا من الازمة القائمة الا بالرجوع الى الدستور الذي يمثل عقداً مكتوبا بين آل خليفة والشعب. وما يزال هذا الشعب متمسكا بها وان آل خليفة هم الطرف الرافض للوفاء بالتزاماتهم تجاه الشعب حسب هذه الوثيقة. ولقد كررت المعارضة قولها ان هذا الدستور هو مصدر الشرعية الوحيد للعائلة الحاكمة، واذا كان آل خليفة يحاولون فرض هذه الشرعية بقوة السلاح وبـ «حمام الدم» الذي هدد رئيس الوزراء به فانهم مخطئون جدا. فالشعوب لا يمكن ان تقتل بالسلاح والارهاب، والطغاة وحدهم هم الذين يذهبون الى مزابل التاريخ ان هم اصروا على ممارسة العنف ضد شعوبهم، وان من سل سيف البغي قتل به. وقد اختار شعب البحرين استعمال كل الاسلحة السلمية التي بحوزته، وما أكثرها. اما الحكومة فلا تمتلك سوى اسلحة الدمار والقتل والتعذيب، ولم تتزود في استعماله لحظة منذ قيام الانتفاضة السلمية للمطالبة بالدستور. وقد ادرك العالم كله فشل سياسات القمع الخليفية ومن الاجدر بهم ان يعودوا الى جادة الصواب ويقبلوا بالتفاهم مع الشعب والحوار مع ممثليه، والبدء بخطوات ايجابية لتلبية مطالبه المشروعة. واذا كان آل خليفة يهددون الشعب بـ «حمام دم» في يوم عيد جلوس الامير، فان الشعب مستعد للاحتفاء بذلك اليوم الذي اعتبره يوما للشهداء لاحياء ذكرى بداية سقوط الشهداء العام الماضي. يومها عرف العالم ان كرم آل خليفة تجاوز الحدود لانهم نحروا ثلاثة اجساد طاهرة تكريما لقادة دول مجلس التعاون، والشعب يتوقع استمرار «حمام الدم» الذي يهدده به حاكموه. هذه هي «المكرمة الاميرية» التي يتوقعها شعب البحرين من